



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي الشيخ المقاوم أمود بن مختار-إيليزي-
معهد الحقوق



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية
بعنوان

الجرائم السياحي في التشريع الجزائي

تحت إشراف الدكتور:

أ. عبدو علي الطاهر

من إعداد الطلبة:

-مهدي لهيظة

-الطاهر حمودي

وتتكون لجنة المناقشة من الأساتذة:

رئيسا		الياس خير الدين
مشرفا ومقررا		عبدو علي الطاهر
مناقشا		شعبان محمد

السنة الجامعية:

2025/2024

شكر وعرقان

نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان الى استاذنا المشرف،

الاستاذ الدكتور عبدو علي طاهر،

على ما قدمه لنا من توجيه علمي وقيمي، ودعم متواصل، ولصالح قيمة كان لها الاثر البالغ

في إنجاز هذا العمل. كما لا يفوتنا ان نتوجه بالشكر والتقدير الى اسادة اعضاء لجنة

المناقشة، الاساتذة الافاضل، لما تكرموا به من وقتهم وجهودهم في قراءة هذا البحث،

وملاحظاتهم العلمية التي اثرت هذا العمل ووجهته نحو الافضل.

لهم جميعاً كل التقدير والاحترام.

إهداء :

الى الوالدين الكريمن و الإخوة و الاخوات...الاعمام و الاخوال و اولادهم وكل فرد من افراد عائلتي...الى جميع من درسني في جميع

الاطوار من الابتدائي الى الجامعي

الى رفيق دربي وزميلي مهدي وكل صديق جمعني بالحياة....

دون ان انسى استاذتنا الفاضلة بداوي ابتسام

التي هذا النجاح.

الطالب الطاهر حمودي

اهداء

إلى أولئك الذين كانت دعواتهم النور الذي أثار دربي...

إلى والديّ، من زرعاً في نفسي ب زور الطموح، وسقياها بحب لا

يُقاس...

إلى إخوتي وأخواني، سندي في كل خطوة، وأمان ظهري في كل لحظة...

إلى أستاذي المشرف، الذي كان نوره العلمي دليلاً في رحلتي،

وملاحظاته جسراً نحو النضج الأكاديمي...

والى استاذتي بداوي ابتسام

أهدي هذا العمل امتناناً وتقديراً لهم جميعاً.

الطالب لهبيرة مهدي

قائمة الرموز والمختصرات

1/ باللغة العربية:

الإختصار	معنى الإختصار
ج ر ج ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
د ط	دون طبعة
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة الى الصفحة
د س ن	دون سنة النشر
ع	عدد

2/ باللغة الفرنسية:

L'abréviation	Le sens de l'abréviation
p	page

مقدمة

مقدمة

تُعدّ السياحة من القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات الطابع الاستراتيجي، لما لها من قدرة على تحفيز عجلة التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة في ظل ما تشهده العديد من الدول من تحولات اقتصادية وهيكلية تسعى من خلالها إلى تنويع مصادر الدخل بعيداً عن القطاعات التقليدية

وُتسهم السياحة بشكل متزايد في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وتنشيط قطاع الخدمات، واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، إلى جانب دورها في إحياء الصناعات التقليدية والحرفية وتنمية المناطق الريفية والداخلية ذات المؤهلات السياحية

فضلاً عن بعدها الاقتصادي، تلعب السياحة دوراً محورياً في تعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب، من خلال ما توفره من فرص للتبادل الثقافي والحضاري والانفتاح على الآخر، وهو ما يُسهم في ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي بين مختلف الثقافات

ومن هذا المنطلق، تولي الجزائر أهمية متزايدة لتطوير القطاع السياحي، سعياً منها لإبراز ما تزخر به من مقومات طبيعية فريدة، وتراث تاريخي عريق، وثقافة متنوعة تمتد عبر مختلف ربوع الوطن، وذلك في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية تنافسية على الصعيدين

الإقليمي والدولي

غير أن تحقيق هذا الطموح لا يمكن أن يتم بمعزل عن توفير بيئة آمنة ومطمئنة للسياح، باعتبار أن الأمن يشكل أحد المرتكزات الأساسية في اتخاذ قرار السفر. فانتشار بعض الظواهر السلبية كالجريمة المنظمة، والسرقة، والاحتيال، والاعتداءات الجسدية والمعنوية، قد يُفقد الوجهة السياحية جاذبيتها، ويؤثر على صورتها الذهنية لدى الزوار المحتملين.

كما أن تكرار هذه الأفعال يترك آثارًا سلبية ليست فقط على الأفراد المتضررين، بل على المنظومة السياحية ككل، مما يتطلب تكاتف الجهود القانونية والأمنية والإدارية لمكافحة الإجرام السياحي بكل أشكاله، وحماية حقوق السياح وضمان أمنهم وسلامتهم داخل التراب الوطني.

ومن هنا تبرز أهمية وجود إطار قانوني فعال يضمن حماية السياح، ويكرّس مبدأ المسؤولية في الردع والمساءلة، من خلال نصوص واضحة وتطبيقات عملية منسّقة. وعليه، فإن دراسة المنظومة القانونية الجزائرية لمكافحة الإجرام السياحي، من حيث البنية والتطبيق في حد ذاتها وسيلة فعالة لمكافحة هذا النوع من الاجرام و التصدي له .

كما تنبع أهمية هذا الموضوع من الدور المحوري الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الحاجة الملحة إلى تعزيز الثقة في الوجهة السياحية الجزائرية من خلال توفير حماية قانونية فعالة للسياح. كما أن دراسة الجرائم السياحية تسهم في فهم التحديات التي تواجه القطاع السياحي والعمل على تذليلها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الجزائري المتعلق بحماية السياح من الجرائم، وتحديد أنواع الجرائم السياحية الأكثر شيوعاً في الجزائر، وتقييم فعالية النصوص القانونية والإجراءات القضائية في ردع الجرائم السياحية، واقتراح توصيات لتعزيز الحماية القانونية للسياح.

ومن بين الدراسات السابقة، نجد مثلاً

● علي عيسى ومبطوش الحاج (2019) في دراسة بعنوان "مكافحة الإجرام السياحي وأثره على السياحة المستدامة في الجزائر"، حيث ركزا على دور التخطيط الاستراتيجي طويل المدى في إدراج الأمن السياحي ضمن المخططات الحكومية الخماسية، مشددين على أن "الجزائر أعدت نظاماً قانونياً يحمي المصالح العامة من أي مخاطر قد تشكلها السياحة الوافدة أو المحلية... بهدف حماية السائح".

● خلايفية هدى (2024) في مقال "الجرائم السياحية بين تعدد أصنافها والمواجهة التشريعية في القانون الجزائري"، سلطت فيه الضوء على تنوع الجرائم السياحية وأهمية التنسيق القضائي الوطني والدولي لمكافحتها، مؤكدة أن "الجريمة السياحية جريمة مستمرة تستدعي تكاثف كل الجهود الوطنية والدولية والتعاون القضائي".

ترتكز هاتان الدراستان على تحليل الجوانب التشريعية والتنظيمية للأمن السياحي في الجزائر، أما دراستنا فتميزت بإضافة تحليل معمق لأركان الجريمة السياحية، وتحليل أعمق لآليات الردع، والوقاية المؤسساتية والقضائية، مع تقديم توصيات واقعية قابلة للتطبيق مثل تحديث القوانين لمواكبة الجرائم الإلكترونية وتطوير تكوين الأمن القضائي. بهذه الإضافة، فإن دراستنا تسد فجوة بحثية على مستوى الإطار الكمي والنوعي للجريمة السياحية وعلاقتها بالتحول السياحي والاقتصادي.

كما تتمثل الدوافع الذاتية في الرغبة الشخصية في التعمق في موضوع يجمع بين القانون والسياحة، والاهتمام بتعزيز صورة الجزائر كوجهة سياحية آمنة. أما عن الدوافع الموضوعية فتتجلى في الحاجة إلى سد الفجوة البحثية في مجال الجرائم السياحية في الجزائر، خاصة في ظل قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال.

تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

• ما مدى فعالية الإطار القانوني الجزائري في حماية التراث السياحي ضد

الاجرام السياحي في التشريع الجزائري؟

عرفت هذه الدراسة جملة من التحديات، أبرزها شح البيانات والمراجع المتخصصة في موضوع الجرائم السياحية، وقلة النصوص القانونية و غياب تحديثها، إضافةً إلى قلة الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت هذه الظاهرة بشكل مباشر ومعتمق.

كما اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تناول وتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بحماية السياح، مع الاستعانة بالأدبيات العلمية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، بهدف بناء تصور متكامل عن الإطار القانوني للإجرام السياحي وتشخيص أبعاده وآثاره.

الفصل الأول

الفصل الأول: الدراسة القانونية للسياحة في إطار التجريم

تعد السياحة من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تعكس ازدهار الدول واستقرارها، إلا أنها في الوقت ذاته قد تكون بيئة خصبة لنشاطات إجرامية متنوعة تستهدف الأفراد والمؤسسات على حد سواء. فمع تزايد التدفقات السياحية، برزت جرائم ذات طابع خاص تُعرف بـ "الإجرام السياحي"، وهو نمط من الجرائم يرتبط بالسياحة من حيث الموقع أو الضحية أو حتى الوسائل المستخدمة.

يندرج هذا الفصل ضمن الدراسة القانونية للإجرام السياحي، حيث نسعى إلى تفكيك مفهوم الجريمة السياحية، من خلال تحديد تعريفها وأساسها القانوني وخصائصها، ثم نتناول القواعد والأحكام التي تحكمها، بدءاً من أركانها القانونية، مروراً بأشكالها المختلفة، وصولاً إلى آثارها على الأفراد والمجتمعات (المبحث الأول). كما يسلط الفصل الضوء على أهم الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي هذا النوع من الجرائم، مع دراسة انعكاساته السلبية على الاقتصاد والسياحة، إذ تؤدي الجرائم السياحية إلى تراجع الاستثمارات السياحية، وإضعاف ثقة السياح، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي لهذا القطاع الحيوي. (المبحث الثاني)

وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع، تصبح الحاجة ملحة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم للإجرام السياحي، وتحديد مدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهته، بما يضمن تحقيق توازن بين حماية السياح والمجتمعات المحلية، وتعزيز دور السياحة كقاطرة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار القانوني للإجرام السياحي:

يتطلب فهم الإطار القانوني للإجرام السياحي تحديد مفهوم الجريمة السياحية، من خلال تعريفها وبيان أساسها القانوني وخصائصها التي تميزها عن غيرها من الجرائم (المطلب الأول). كما يستلزم دراسة القواعد والأحكام التي تحكمها، وذلك بتحليل أركانها القانونية، وأشكالها المتعددة، والآثار المترتبة عليها، سواء على الأفراد أو على القطاع السياحي ككل. (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مفهوم الجريمة السياحية:

تُعتبر السياحة من القطاعات الحيوية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتبادل الثقافات. ومع ذلك، فإن هذا القطاع قد يكون عرضة لظهور أنماط إجرامية تستهدف السياح أو تستغل النشاط السياحي كوسيلة لارتكاب الجرائم. لفهم هذه الظاهرة بعمق، من الضروري استعراض مفهوم الجريمة السياحية، وتحديد أساسها القانوني في التشريع الجزائري، بالإضافة إلى تسليط الضوء على خصائصها المميزة.

الفرع الأول: تعريف الجريمة السياحية:

تُعتبر الجريمة مفهومًا نسبيًا يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، حيث يتأثر بالعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية لكل بلد. وبشكل عام، تُعرّف الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل غير مشروع، سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا، عمديًا أو غير عمدي، يترتب عليه عقوبة أو جزاء قانوني¹.

كما أن الاجتهاد القانوني لم يقدم تعريفًا دقيقًا ومحددًا للجريمة السياحية، وحتى التشريعات المنظمة للنشاط السياحي لم تتضمن نصوصًا صريحة تشير إلى أن المخالفات المرتبطة بهذا النشاط تقع ضمن نطاق التجريم. ومع ذلك، يمكن استنباط مفهوم الجريمة السياحية من خلال الإطار العام للسياحة وخصائصها².

إذ يمكن أن تُعرّف على أنها كل تصرف أو ترك فعل يجرمه التشريع ويقرر له العقوبة المناسبة. ويرى بعض علماء الاجتماع، المتأثرين بالدراسات الاجتماعية الكلاسيكية، أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية توجد في كل المجتمعات، حيث لا يخلو مجتمع من الإجرام أو الانحراف، أو أنها سلوك ينافي بالنظم الاجتماعية³.

أما فيما يتعلق بالتشريع الجزائري، لا يوجد تعريف مباشر للجريمة السياحية. ومع ذلك، يمكن تعريفها بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل يقع بالمخالفة للقوانين والقرارات المنظمة للسياحة أو اللوائح المرتبطة بالنشاط السياحي، وكل ما له علاقة به، أو الإتيان بسلوكيات ينتج عنها إضرار بالسائح أو بالمناطق والمواقع

¹ أحمد بن سليمان صالح الريش، جرائم السياحة في ضوء الشريعة والقانون، دراسة مقارنة، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، 2007، ص 8.

² بدر الدين علي، الجريمة والمجتمع، دار الكتاب العربي، القاهرة، د س ن، ص 09.

³ قاسم سعاد، الجرائم السياحية وأنواعها، قراءة نظرية ومفاهيمية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2016، ص 326.

والمرافق المصنفة سياحية، أو يرتكبها السائح ضد أحد الأشخاص أو الأماكن ومرافقها، يترتب عليها ضرر مادي أو معنوي، بحيث تكون هذه الأفعال مجرّمة ومُحظورة قانونًا أو عُرفًا أو شرعًا¹.

من خلال هذا التعريف، يتضح أن الأفعال التي تضر بالسياح أو المواقع السياحية، أو التي يرتكبها السياح وتسبب أضرارًا، تندرج ضمن مفهوم الجريمة السياحية.

وعليه فإن الجريمة السياحية، جريمة مستحدثة ليست تقليدية كالقتل أو السرقة أو غيرهما... إذ أنها جريمة متطورة ومستحدثة تتطور بتطور صناعة السياحة في العالم، مما يؤدي إلى تنوع أساليب التخطيط لها وتنفيذها، ومنه نجد أنها تواكب تطورات آليات العصر لاسيما وسائل الاتصال الحديثة والانترنت وغيرها والأخطر من كل هذا أنها أصبحت تمارس في شكل منظم كما هو الشأن في الجرائم المنظمة ولاسيما العابرة للحدود...²

الفرع الثاني: خصائص الجريمة السياحية:

الإجرام السياحي يتميز بخصائص فريدة تجعله مختلفًا عن أشكال الجرائم الأخرى، نظرًا لارتباطه الوثيق بقطاع السياحة وتأثيره المباشر على هذا القطاع الحيوي. فيما يلي أبرز هذه الخصائص:

أولاً: ارتباطه بالنشاط السياحي:

¹ خلايفية هدى، الجرائم السياحية بين تعدد أصنافها والمواجهة التشريعية في القانون الجزائري، مجلة المعيار، مجلد 27، العدد 1، 2024، ص 405.

² نصر الدين العايب، تخصص قانون العقوبات وعلوم جنائية، إيمان شعابنة، تخصص قانون اقتصادي، الملتقى الوطني الخامس بجامعة الطارف حول التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمع بالجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، محور المشاركة: السياحة في ظل العولمة، الأمن والجرائم السياحية، عنوان المشاركة: الجريمة السياحية وأساليب مكافحتها في التشريع الجزائري، ص 4.

تحدث الجرائم السياحية في بيئات سياحية أو تستهدف السياح بشكل مباشر أو غير مباشر. قد تشمل هذه الجرائم المرافق والخدمات السياحية مثل الفنادق، المطارات، المتاحف، والمناطق الأثرية، حيث يكون السائح عرضة للاحتيال، السرقة، أو الابتزاز¹.

ثانياً: تنوع أشكاله وأساليبه:

يتخذ الإجرام السياحي أشكالاً متعددة، منها:²

- أ- **الجرائم المالية:** كالاختيال على السياح من خلال الأسعار المبالغ فيها، تغيير العملة بطرق غير قانونية، أو عمليات الدفع الوهمية.
- ب- **الجرائم العنيفة:** مثل الاعتداءات الجسدية، السرقات بالإكراه، أو حتى الاختطاف في بعض الحالات.

ج- **الجرائم الإلكترونية:** كالاختيال عبر الإنترنت عند حجز الفنادق أو تذاكر الطيران، وسرقة البيانات الشخصية.

د- **الجرائم البيئية:** كالأضرار بالمواقع السياحية الطبيعية أو الأثرية من خلال الاستغلال غير القانوني لها.

¹ قاسم سعاد، المرجع السابق، ص 326 327.

² فهمي سمير عثمان، مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني في مكافحة جرائم السياحة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 1990.

ثالثاً: التأثير على الاقتصاد والسياحة:

للإجرام السياحي تداعيات خطيرة على الاقتصاد، حيث يؤدي إلى تراجع تدفق السياح نتيجة المخاوف الأمنية، مما يؤثر على العائدات السياحية التي تُعتبر مصدراً مهماً للدخل في العديد من الدول. كما أن ارتفاع معدل الجرائم السياحية قد يدفع الحكومات إلى تخصيص موارد إضافية لتعزيز الأمن السياحي، ما يشكل عبئاً مالياً على الدولة¹.

رابعاً: الطابع العابر للحدود:

نظراً للطبيعة العالمية للسياحة، فإن الإجرام السياحي غالباً ما يكون عابراً للحدود، سواء من حيث الضحايا أو الجناة. فقد يكون مرتكب الجريمة أجنبياً أو ينتمي إلى عصابات منظمة تعمل عبر دول مختلفة، مما يستدعي تعاوناً دولياً في الملاحقة القضائية وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية.²

خامساً: تطور أساليبه بتطور التكنولوجيا:

مع التطورات التكنولوجية، أصبح الإجرام السياحي أكثر تعقيداً، حيث يتم استهداف السياح بطرق مبتكرة عبر الإنترنت، مثل المواقع المزيفة للحجوزات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، أو حتى الابتزاز

¹ أمل فاضل عبد الحشان عنوز ، الأمن السياحي و مدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية ، مجلة الحقوق جامعة النهرين ، العراق ، 11/15/2015 ، ص78.

² إسلام عبد الله عبد الغني غانم ، الحماية الجنائية للأثار في ليبيا و السعودية ، مجلة البحوث و الدراسات ، المجلد 16 ، العدد 01 ، 2019 ، ص 81.

الرقمي. كما تستغل بعض العصابات مواقع التواصل الاجتماعي لاستدراج الضحايا عبر عروض سفر مزيفة أو خدمات سياحية وهمية¹.

سادسا: استهدافه للسائح كفئة هشة:

يكون السياح غالباً أكثر عرضة للإجرام نظراً لعدم معرفتهم الكاملة بالقوانين المحلية، وجهلهم بالمناطق الخطرة، فضلاً عن كونهم يحملون مبالغ مالية كبيرة أو مقتنيات ثمينة، مما يجعلهم هدفاً سهلاً للمجرمين.

سابعاً: التأثير على صورة الدولة وسمعتها:

الإجرام السياحي ينعكس بشكل مباشر على سمعة الدولة كوجهة سياحية. فإذا كانت الدولة تشهد معدلات عالية من الجرائم ضد السياح، فقد يؤثر ذلك على قرارات الزوار المحتملين، مما يؤدي إلى انخفاض عدد السياح، وبالتالي تراجع الإيرادات السياحية. لهذا السبب، تحرص الدول على اتخاذ تدابير أمنية صارمة لضمان سلامة السياح وحماية سمعة قطاعها السياحي².

¹ عباس أبو شامة وآخرون، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبيل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 1999، ص 45.

² قاسم سعاد، المرجع السابق، ص 330.

هذه الخصائص تستوجب من الدول وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الإجرام السياحي، لضمان بيئة آمنة للسياح، مما يساهم في تعزيز القطاع السياحي وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: قواعد وأحكام الجريمة السياحية:

تُعتبر الجريمة السياحية من الظواهر التي تؤثر سلبًا على القطاع السياحي والاقتصاد الوطني. ولفهم هذا النوع من الجرائم بشكل أعمق، من الضروري دراسة قواعدها وأحكامها، بما في ذلك أركانها الأساسية، أشكالها المتنوعة، والآثار المترتبة عليها.

الفرع الأول: أشكال الجرائم السياحية:

تُعتبر الجرائم السياحية من الظواهر التي تؤثر سلبًا على القطاع السياحي، وتتنوع هذه الجرائم تبعًا لطبيعة النشاط السياحي والأطراف المعنية. يمكن تصنيف الجرائم السياحية إلى نوعين رئيسيين:

أولاً: جرائم تُرتكب ضد السائح:

يُعتبر السائح زائرًا مؤقتًا، وبغض النظر عن طول مدة إقامته في البلد المضيف، قد يتعرض لاعتداءات مباشرة تستهدف شخصه أو ممتلكاته. عادةً، يختار السائح وجهته بناءً على استقرارها الأمني وما تقدمه من معالم وخدمات سياحية تمنحه الراحة والمتعة. ومع ذلك، شهدت بعض الدول التي كانت تُعتبر مقاصد سياحية رئيسية تراجعًا في هذا القطاع نتيجة لاندلاع حروب، اضطرابات داخلية، انفلات أمني، أو هجمات

إرهابية. تتعدد الجرائم التي قد يتعرض لها السائح، وبغض النظر عن أسلوب الاعتداء، فإن النتيجة غالبًا ما تكون واحدة: الإساءة إلى صورة البلد المضيف.¹

تتعدد الجرائم التي قد يتعرض لها السائح، وبغض النظر عن أسلوب الاعتداء، فإن النتيجة غالبًا ما تكون واحدة: الإساءة إلى صورة البلد المضيف.

أ- الجرائم المالية والاحتيال: مثل فرض أسعار مبالغ فيها، أو تقديم خدمات دون المستوى المطلوب، أو عمليات النصب المتعلقة بالحجوزات.

ب- الجرائم الجسدية: كالاغتداءات البدنية، السرقة، أو حتى الاختطاف.

ج- الجرائم الإلكترونية: مثل سرقة المعلومات الشخصية أو الاحتيال عبر الإنترنت عند إجراء الحجوزات.²

ثانياً: جرائم يرتكبها السائح:

من جهة أخرى، قد يرتكب السائح أثناء تواجده في البلد المضيف جرائم مخططاً لها مسبقاً، سواء على المستوى الفردي أو ضمن جماعات منظمة ذات امتداد جغرافي واسع، تُعرف بالجرائم المنظمة. تهدف هذه الجرائم غالبًا إلى تحقيق أرباح غير مشروعة، وتُعتبر جرائم التهريب من أبرزها. تُعد جريمة التهريب من أقدم الجرائم التي عرفتها البشرية، وتتم عادةً عبر شبكات منظمة، سواء ارتكبها أفراد داخل البلد أو خارجه،

¹ خلايفية هدى، المرجع السابق، ص 406.

² أحمد بن سليمان الريش، المرجع السابق، ص 87.

بغض النظر عن موضوع عملية التهريب. وتُعتبر من أخطر الجرائم الجمركية، لتهديدها الأمن القومي والاقتصادي للدول، وتجاوزها للحدود الدولية. ويُعرف التهريب بأنه كل عملية استيراد أو تصدير تتم بالمخالفة للقوانين والتنظيمات، دون أداء الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة، وهو من أبرز صور الجرائم في هذا المجال¹.

أ- انتهاك القوانين المحلية: مثل عدم احترام العادات والتقاليد، أو ارتكاب أعمال مخلة بالآداب العامة.

ب- الإضرار بالبيئة والمواقع الأثرية: كالتخريب أو التلوث في المناطق السياحية.

ج- الجرائم الاقتصادية: مثل التهرب الضريبي أو ممارسة أنشطة تجارية غير قانونية.

تُظهر هذه التصنيفات أن الجرائم السياحية تشمل مجموعة واسعة من الأفعال غير القانونية التي تؤثر على السائح أو التي يقوم بها السائح نفسه، مما يستدعي وضع استراتيجيات فعّالة للحد منها وحماية القطاع السياحي.

الفرع الثاني: أركان جرائم السياحة:

يُطبَّق قانون العقوبات الجزائري على جميع الجرائم المرتكبة داخل أراضي الجمهورية، وفقاً لمبدأ إقليمية القوانين. وبناءً على ذلك، يخضع السائحون الأجانب لأحكام القانون الجزائري إذا ارتكبوا أفعالاً تُعتبر جرائم

¹ بوطالب براهيم، مقارنة إقتصادية للتهريب بالجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 2.

بموجب هذا القانون، مثل التهريب، جرائم الصرف، تزيف العملة، التجسس، أو المساهمة في الهجرة غير الشرعية. لذا، يجب على السائحين الالتزام بالقوانين المحلية واحترام القيم الثقافية للمجتمع المضيف لتجنب المساءلة القانونية.¹

وعليه فإن الجريمة السياحية تتألف كغيرها من الجرائم، من ثلاثة أركان أساسية: الركن القانوني، الركن المادي، والركن المعنوي. يُعتبر الركن القانوني أساساً لوجود نص قانوني يُجرّم الفعل المرتكب، بينما يشمل الركن المادي السلوك الإجرامي والنتيجة والعلاقة السببية بينهما. أما الركن المعنوي، فيتعلق بالقصد الجنائي لدى الجاني عند ارتكاب الفعل.

أولاً: جريمة التهريب:

تُعَدّ جريمة التهريب من الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي تمسّ سيادة الدولة واقتصادها، وتتمثل في إدخال أو إخراج السلع والبضائع من وإلى البلاد بطرق غير مشروعة، متجاوزةً القوانين والأنظمة الجمركية.² ولقيام هذه الجريمة، يجب توافر ثلاثة أركان أساسية:

أ- الركن الشرعي:

¹ نصر الدين العايب، إيمان شعابنة، المرجع السابق، ص 5.

² اسم سعاد، المرجع السابق، ص 327.

يقوم هذا الركن بوجود نص قانوني يُجرّم فعل التهريب، ويحدد العقوبات المترتبة عليه. في التشريع الجزائري، يتجلى هذا الركن في الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 23 أغسطس 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.¹

ب- الركن المادي:

يتحقق الركن المادي في جريمة تهريب الآثار بارتكاب فعل مادي يتمثل في إخراج الآثار من البلاد بطرق غير مشروعة، متجاوزًا النقاط الجمركية الرسمية، أو بسرقتها. تُفضي هذه الأفعال إلى فقدان جزء من تاريخ المنطقة وطمس هويتها الثقافية.²

ت- الركن المعنوي:

يتطلب الركن المعنوي في جريمة تهريب الآثار توفر القصد الجنائي لدى الجاني، والذي يتمثل في وعيه بأن الفعل الذي يقوم به غير قانوني ويُعاقب عليه. يجب أن يكون الجاني مدركًا للطبيعة غير المشروعة لتهريب الآثار، ومع ذلك يُقدم على ارتكاب هذا الفعل لتحقيق مصلحة شخصية أو منفعة غير مشروعة. هذا الوعي والإرادة يشكّلان القصد الجنائي اللازم لقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة³

¹ الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 23 أغسطس 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية عدد 59، الصادرة بتاريخ 28 أغسطس 2005.

² سعاد بن حليلة، الحد من الجرائم السياحية وأثرها في المحافظة على النشاط الاستثماري، مجلة دراسات قانونية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 28.

³ المرجع نفسه، ص 28.

ثانيا: جريمة التجسس:

تُعَدّ جريمة التجسس من أخطر الجرائم التي تمسّ أمن الدولة واستقرارها، حيث قد يتخفى بعض الأفراد تحت صفة سائحين لجمع معلومات سرية تضر بمصالح الدولة. وقد تصدى المشرع الجزائري لهذه الجريمة بصرامة في قانون العقوبات¹. وتتمثل أركانها فيما يلي:

أ- **الركن الشرعي:** وجود نص قانوني يُجرّم أفعال التجسس والتخاير مع جهات أجنبية. وقد نصت المادة 64 من قانون العقوبات الجزائري على معاقبة كل أجنبي يرتكب أفعالا منصوصا عليها في الفقرات 2 و3 و4 من المادة 61، والمادتين 62 و63، بعقوبة الإعدام².

ب- **الركن المادي:** قيام الجاني بجمع أو محاولة جمع معلومات سرية تتعلق بأمن الدولة ونقلها إلى جهات أجنبية³.

ت- **الركن المعنوي:** توافر نية الإضرار بأمن الدولة والتعاون مع جهات معادية.

تُبرز هذه الجريمة أهمية التدقيق في خلفيات بعض السائحين، خاصة في المناطق الحساسة، لضمان عدم استغلال صفة السائح كغطاء لأعمال تهدد أمن الدولة.

ثالثا: الجرائم الإرهابية:

¹ أمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون العقوبات. (الجريدة الرسمية عدد 49 لسنة 1966) المعدل والمتمم بالقانون رقم 24-06 المؤرخ في 28 أبريل سنة 2024 (الجريدة الرسمية عدد 30 لسنة 2024)

² المرجع نفسه.

³ سعاد بن حليلة، المرجع السابق، ص 29 و28.

تُعرّف الجرائم الإرهابية بأنها الأفعال التي تهدف إلى زعزعة استقرار الدولة وبث الرعب بين السكان لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية. في السياق السياحي، قد يستهدف الإرهابيون السائحين لتعريض أمن الدولة للخطر وإضعاف اقتصادها¹. تتكون هذه الجريمة من الأركان التالية:

أ- **الركن الشرعي:** وجود نص قانوني يُجرّم الأفعال الإرهابية. في القانون الجزائري، تُعتبر الجرائم الإرهابية من الجرائم الخطيرة التي تُهدد أمن الدولة واستقرارها، وقد تم تجريمها بموجب قوانين خاصة.²

ب- **الركن المادي:** ارتكاب فعل مادي يُشكّل تهديدًا لأمن الدولة أو سلامة المواطنين، مثل التفجيرات أو الاغتيالات أو الاختطاف³.

ث- **الركن المعنوي:** توفر القصد الجنائي العام، أي نية الجاني في ارتكاب الفعل الإرهابي مع علمه بتبعاته، بالإضافة إلى القصد الخاص المتمثل في الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية.

رابعاً: جرائم النصب والاحتيال:

¹ أمل فاضل عبد الخشان عنوز ، المرجع السابق، ص 22.

² المرسوم التشريعي رقم 03/92 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب، الجريدة الرسمية، لعدد، 70 الصادرة في 1 أكتوبر 1992

³ سعاد بن حليلة، المرجع السابق، ص30.

تُعرّف جرائم النصب والاحتيال بأنها استخدام وسائل احتيالية لخداع الضحية بهدف الحصول على منفعة غير مشروعة. في السياق السياحي، قد يتعرض السائح لعمليات احتيال من قبل بعض الأفراد أو الشركات.¹ تتكون هذه الجريمة من الأركان التالية:

أ- **الركن الشرعي:** وجود نص قانوني يُجرّم أفعال النصب والاحتيال. في القانون الجزائري، تُعتبر هذه الأفعال جرائم يُعاقب عليها بموجب قانون العقوبات.²

ب- **الركن المادي:** استخدام الجاني لوسائل احتيالية وتضليلية، مثل الكذب أو الخداع أو التزوير، لإيهام السائح وحمله على تسليم مال أو تقديم خدمة من طرف اشخاص اعتادوا ممارسة اساليب الاحتيال والنصب في المواسم السياحية.³

ت- **الركن المعنوي:** توفر القصد الجنائي العام، أي نية الجاني في خداع الضحية لتحقيق مكاسب غير مشروعة مع علمه بعدم صحة الوسائل المستخدمة.

لمواجهة هذه الجرائم والحد من تأثيرها السلبي على القطاع السياحي، يجب على الدول تعزيز التدابير الأمنية، وضع قوانين صارمة لحماية السائحين، وتوعية الزوار بالقوانين والأنظمة المحلية. كما يُنصح السائحون بالتحقق من مصداقية الجهات التي يتعاملون معها، والالتزام بالإرشادات والتوجيهات الصادرة عن السلطات المحلية لضمان تجربة سياحية آمنة وممتعة.

¹ أحمد بن سليمان صالح الريش، المرجع السابق، ص 87.

² المادة 372 من الأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات، المرجع السابق.

³ خلايفية هدى، المرجع السابق، ص 407.

المبحث الثاني: أهم دوافع الإجرام السياحي وأثره على الطابع الإقتصادي:

يُعتبر الإجرام السياحي ظاهرة معقدة تنشأ نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية (المطلب الأول)، وتؤثر سلبًا على القطاع السياحي والاقتصاد الوطني بشكل عام (المطلب الثاني). فهم هذه العوامل وتحديد آثارها يُعد خطوة أساسية لوضع استراتيجيات فعّالة للحد من هذه الظاهرة وتعزيز التنمية المستدامة في القطاع السياحي.

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالإجرام السياحي:

تُعدّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية من المحفزات الأساسية لظاهرة الإجرام السياحي، حيث تسهم في تشكيل البيئة التي قد تؤدي إلى ارتكاب الجرائم في القطاع السياحي. يمكن تناول هذه العوامل في الفروع التالية:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المرتبطة بالإجرام السياحي:

تُعتبر العوامل الاقتصادية من المحركات الأساسية للإجرام السياحي، حيث تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر على سلوك الأفراد والمجتمعات. فيما يلي تفصيل لأبرز هذه العوامل.

أولاً: الفروق الاقتصادية بين السائحين

تُعد الفجوة الاقتصادية بين السائحين والسكان المحليين عاملاً مؤثراً في زيادة احتمالية تعرض السائحين لجرائم مثل السرقة والاحتيال. غالباً ما يُنظر إلى السائح على أنه شخص ميسور الحال جاء لإنفاق المال، مما يجعله هدفاً جذاباً لبعض الأفراد الذين يسعون لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

في العديد من الوجهات السياحية، قد يكون مستوى الدخل والمعيشة لدى السكان المحليين أقل بكثير مقارنة بالسائحين. هذا التفاوت الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى شعور بعض الأفراد بالإحباط أو الغيرة، مما يدفعهم إلى استغلال الفرص المتاحة لاستهداف السائحين بجرائم متنوعة¹.

علاوة على ذلك، قد يفتقر بعض السكان المحليين إلى فرص عمل مناسبة أو مصادر دخل كافية، مما يجعلهم يلجؤون إلى وسائل غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية. في هذا السياق، يُنظر إلى السائحين كأهداف سهلة نظراً لعدم درايتهم الكاملة بالبيئة المحلية وثقتهم الزائدة أحياناً².

لمعالجة هذا الظاهرة، من المهم تعزيز التوعية بين السائحين حول أهمية اتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء سفرهم، مثل تجنب إظهار المقتنيات الثمينة بشكل علني وتوخي الحذر في التعاملات المالية. بالإضافة إلى

¹ Samantha Besson, "La vulnérabilité et la structure des droits de l'homme: L'exemple de la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme", in Laurence Burgorgue-Larsen (dir.), La vulnérabilité saisie par les juges en Europe, Editions Pedone, France, 2014, pp. 59-85.

² محمد الهادي عبد الحكيم راتب، الجرائم المتعلقة بالسياحة، المجلة القانونية، (ISSN: 2537 - 0758)، مصر، ص 4383.

ذلك، يجب على السلطات المحلية العمل على تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص عمل للسكان المحليين، مما يقلل من الدوافع المحتملة لارتكاب مثل هذه الجرائم.

ثانياً: البطالة والفقر:

تُعد البطالة والفقر من العوامل الاقتصادية البارزة التي قد تدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب جرائم ضد السائحين بهدف الحصول على منافع مالية. في ظل غياب فرص العمل وتدني مستوى المعيشة، قد يلجأ البعض إلى وسائل غير قانونية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

تشير الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الجريمة. فعندما يعجز الأفراد عن تأمين مصدر دخل قانوني، قد يدفعهم ذلك إلى البحث عن وسائل غير مشروعة، مثل السرقة أو الاحتيال، خاصة ضد الفئات التي يُعتقد أنها تمتلك موارد مالية، كالسائحين. هذا التصرف ينبع من الشعور بالإحباط واليأس الناتج عن عدم القدرة على تحقيق الاستقرار المالي¹.

الفقر، بصفته حالة من الحرمان المادي، يمكن أن يؤدي إلى تعزيز السلوكيات الإجرامية. الأفراد الذين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة قد يرون في السائحين أهدافاً سهلة لتحقيق مكاسب سريعة، نظراً

¹ محمد الهادي عبد الحكيم راتب، المرجع السابق، ص 4384.

للاعتقاد السائد بأنهم يحملون مبالغ مالية كبيرة أو يمتلكون مقتنيات ثمينة. هذا التفاوت الاقتصادي يسهم في خلق بيئة محفزة لارتكاب الجرائم ضد السائحين¹.

تؤدي الجرائم المرتكبة ضد السائحين إلى تأثيرات سلبية على القطاع السياحي، حيث يشعر السائحون بعدم الأمان، مما قد يدفعهم إلى تجنب زيارة بعض الوجهات. هذا الانخفاض في عدد الزوار يؤثر سلبيًا على الاقتصاد المحلي، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر للدخل².

لمواجهة هذه التحديات، يجب على الدول العمل على تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب، بالإضافة إلى تعزيز التوعية بأهمية السياحة ودورها في دعم الاقتصاد المحلي. كما ينبغي تعزيز التدابير الأمنية لحماية السائحين وضمان تجربة سياحية آمنة وممتعة.

ثالثا: الفساد وضعف الحوكمة

يُعد الفساد وضعف نظم الحوكمة من العوامل الرئيسة التي تُسهم في تفشي الجرائم ضد السائحين، مما يؤثر سلبيًا على سمعة الوجهات السياحية ويُعيق تنمية القطاع السياحي.

¹ يوسف منافخي، أنواع البطالة وأثرها على المجتمع والاقتصاد، مقال منشور في الموقع <https://yousefmanafikhi.com/> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/03/24، بتوقيت: 14:28.

² المرجع نفسه.

تُسهم الحوكمة الرشيدة في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يُقلل من فرص الفساد ويُعزز من كفاءة المؤسسات. تطوير البنية التشريعية لمكافحة الفساد، وتفعيل القوانين التي تحمي الشهود والمبلغين، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة، كلها إجراءات تُعزز من فعالية الحوكمة وتُسهم في الحد من الفساد.¹

ف عندما تكون المؤسسات المسؤولة عن تطبيق القانون ومكافحة الجريمة غير فعّالة أو متواطئة بسبب الفساد، يتجرأ المجرمون على استهداف السائحين دون خوف من المحاسبة. هذا يؤدي إلى تزايد الجرائم السياحية، مما يلحق ضرراً بسمعة الوجهة السياحية ويُقلل من تدفق السياح، وبالتالي يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على السياحة كمصدر دخل أساسي.²

وعليه ومكافحة الجرائم ضد السائحين وتعزيز القطاع السياحي، يجب التركيز على تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من خلال تطوير التشريعات، وتفعيل دور الهيئات الرقابية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات المرتبطة بالقطاع السياحي.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية المرتبطة بالإجرام السياحي:

تُعد العوامل الاجتماعية من المحددات الأساسية لانتشار الجريمة السياحية، حيث تؤثر البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينشأ فيها الأفراد على سلوكهم وتوجهاتهم. فضعف الروابط الأسرية، وانخفاض

¹ جارش عادل، تأثير المشاكل الأمنية على السياحة والاستثمار السياحي، مجلة المركز الديمقراطي العربي، مقال الكتروني منشور على الموقع <https://democraticac.de/?p=42387>، بتاريخ: 20-03-2025، وبتوقيت 00:38.

² عائشة بن جدو، زوييدة بوحو، أثر مؤشرات الفساد على تنمية القطاع السياحي -دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول العربية- مجلة التنظيم والعمل، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص 143.

مستوى الوعي والتعليم، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، جميعها عوامل قد تسهم في زيادة معدلات الجرائم التي تستهدف السياح. وفيما يلي تفصيل لأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في الإجرام السياحي:

أولاً: مستوى التعليم والوعي وأثره على الإجرام السياحي:

يؤدي نقص التعليم وضعف الوعي إلى تفشي ظاهرة الإجرام السياحي، حيث يسهم في تراجع إدراك الأفراد للقوانين وأهمية السياحة، مما يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم ضد السياح. ففي المجتمعات ذات المستوى التعليمي المنخفض، قد يكون الجهل بالأنظمة القانونية عاملاً رئيسياً في انتشار جرائم مثل الاحتيال والسرقة¹.

كما أن غياب التوعية بدور السياحة في دعم الاقتصاد المحلي قد يدفع البعض إلى استغلال السياح لتحقيق مكاسب سريعة، دون إدراك العواقب السلبية لذلك، سواء على سمعة الوجهة السياحية أو على القطاع السياحي ككل. لذا، يُعد الاستثمار في التعليم والتوعية ضرورة ملحة لمكافحة الإجرام السياحي، من خلال نشر ثقافة قانونية تحترم حقوق السياح وتدعم استدامة النشاط السياحي².

ثانياً: الانشغال بالأنشطة السياحية:

غالبًا ما يكون السائح في حالة استرخاء وانشغال بالأنشطة الترفيهية، مثل زيارة المعالم السياحية، والتسوق، وحضور الفعاليات الثقافية. هذا الانغماس في الأجواء السياحية يجعله أقل انتباهًا لمحيطه، وبالتالي

¹ عبد الرحمن الطالب بوبكر الولاتي، السياحة وتأثيراتها على البيئة والمجتمع والاقتصاد، مقال منشور على الموقع <https://rimafic.info/node/3994>، تم الاطلاع بتاريخ 22-03-2025، بتوقيت 1:25.

² محمد الهادي عبد الحكيم راتب، المرجع السابق، ص 4417.

يسهل على المجرمين استهدافه.¹ فمثلاً، في الأماكن المزدحمة مثل الأسواق الشعبية أو المهرجانات، قد يستغل اللصوص تشتت انتباه السياح وسرقة ممتلكاتهم دون أن يلاحظوا ذلك إلا بعد فوات الأوان.²

كذلك، في بعض الوجهات السياحية، قد يتعرض السياح لعمليات احتيال تنطوي على استغلال جهلهم بالأسعار المحلية أو الخدمات المتاحة، حيث قد يفرض عليهم دفع مبالغ مبالغ فيها مقابل خدمات أو منتجات لا تستحق قيمتها الحقيقية. إضافة إلى ذلك، فإن بعض السياح الذين ينغمسون في الأنشطة الترفيهية الليلية، مثل زيارة الملاهي الليلية أو شرب الكحول، يكونون أكثر عرضة لعمليات السطو أو الاحتيال أو حتى الاعتداءات الجسدية، خاصة في الأماكن التي تفتقر إلى إجراءات أمنية صارمة.

ثالثاً: التفكك الأسري وضعف الروابط الاجتماعية:

تلعب الأسرة دوراً أساسياً في تربية الأفراد وتوجيههم نحو السلوكيات الإيجابية، لذا فإن ضعف الروابط الأسرية والتفكك الأسري يمكن أن يؤدي إلى غياب التوجيه والرقابة على الأبناء، مما يجعلهم عرضة للتأثر بعوامل الجريمة والانحراف في سلوكيات غير قانونية.³

¹ Busani Moyo and Emmanuel Ziramba, "The Impact of Crime on Inbound Tourism to South Africa," African Security Review, vol. 22, no. 1, Institute for Security Studies, South Africa, 2013, p. 14.

² محمد الهادي عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 4415.

³ محمد الهادي عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 4418.

فعندما يكون هناك غياب للرقابة الأبوية، أو اضطرابات في البيئة الأسرية، قد يجد الأفراد في الجماعات الإجرامية بديلاً يوفر لهم الدعم والشعور بالانتماء، مما يزيد من احتمال تورطهم في أنشطة إجرامية تستهدف السياح.

من الواضح أن العوامل الاجتماعية تلعب دوراً بارزاً في زيادة معدلات الإجرام السياحي، مما يستدعي ضرورة تبني سياسات فعالة لمعالجة هذه المشكلات. ويشمل ذلك تحسين مستوى التعليم، وتعزيز التوعية بأهمية السياحة، وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب، إلى جانب دعم الروابط الأسرية والاجتماعية، للحد من العوامل التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد السياح¹.

رابعا: الاختلافات الدينية والثقافية:

تلعب الفروقات الدينية والثقافية دوراً كبيراً في وقوع بعض الجرائم السياحية، إذ قد يؤدي سوء الفهم بين السياح والسكان المحليين إلى مشاحنات أو حتى مواجهات قد تنتهي بجرائم مثل الاعتداء اللفظي أو الجسدي. في بعض المجتمعات المحافظة، قد يُعتبر تصرف السائح غير ملائم أو مستفزاً للقيم والتقاليد المحلية، مما يثير ردود فعل عدوانية من قبل بعض الأفراد².

على سبيل المثال، ارتداء ملابس غير ملائمة في أماكن ذات طابع ديني، أو التصرف بطريقة تُعد غير محترمة وفقاً للمعايير الثقافية المحلية، قد يؤدي إلى احتكاكات أو حتى أعمال عنف في بعض الحالات. علاوة

¹ المرجع نفسه، ص 4418.

² قاسم سعاد، المرجع السابق، ص 329.

على ذلك، في بعض الدول التي تعاني من توترات طائفية أو سياسية، قد يكون السياح مستهدفين بناءً على هويتهم الدينية أو الثقافية، مما يجعلهم عرضة لهجمات متعمدة أو اعتداءات بدوافع أيديولوجية.

المطلب الثاني: الأثر السلبي للإجرام السياحي على الإقتصاد والسياحة:

يعد القطاع السياحي من الركائز الأساسية للاقتصاد في العديد من الدول، حيث يساهم في توفير فرص العمل، وجلب العملات الأجنبية، وتعزيز النمو الاقتصادي. غير أن انتشار الجرائم السياحية يؤثر سلباً على هذا القطاع، مما يؤدي إلى تداعيات اقتصادية خطيرة.

الفرع الأول: الآثار السلبية للإجرام السياحي على السياحة:

يُعد الإجرام السياحي من الظواهر التي تؤثر سلباً على الإقتصاد المحلي للوجهات السياحية. عندما يتعرض السياح لجرائم مثل السرقة، الاحتيال، أو الاعتداءات، يتولد لديهم شعور بعدم الأمان، مما يدفعهم إلى تقليل مدة إقامتهم أو إلغاء رحلاتهم بالكامل. هذا الانخفاض في عدد الزوار يؤدي مباشرة إلى تقليل الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي على الخدمات المحلية كال فنادق، المطاعم، ووسائل النقل.¹

بالإضافة إلى ذلك، يتسبب الإجرام السياحي في زيادة التكاليف المرتبطة بتعزيز التدابير الأمنية. تضطر الحكومات والقطاع الخاص إلى تخصيص موارد إضافية لتأمين المناطق السياحية، مما يشكل عبئاً مالياً قد يؤثر على تخصيص الموارد لقطاعات أخرى حيوية. علاوة على ذلك، قد ترتفع تكاليف التأمين على

¹ : محمد بن هاشم علي الخالد، الأمن السياحي بالجمهورية اليمنية المقومات والمعوقات، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 43.

المنشآت السياحية نتيجة لزيادة المخاطر المرتبطة بالإجرام، مما يزيد من الأعباء المالية على المستثمرين في هذا القطاع¹.

تتأثر فرص العمل أيضًا بتفشي الإجرام السياحي. مع تراجع النشاط السياحي، يقل الطلب على العمالة في القطاعات المرتبطة بالسياحة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم المشكلات الاجتماعية. هذا التأثير يمتد ليشمل القطاعات الداعمة للسياحة، مثل الحرف اليدوية والتجارة المحلية، التي تعتمد بشكل كبير على إنفاق السياح.

علاوة على ذلك، يؤثر الإجرام السياحي سلبًا على الاستثمارات في القطاع السياحي. المستثمرون يبحثون عن بيئات مستقرة وآمنة لضمان عوائد مستدامة على استثماراتهم. عندما تتسم الوجهة السياحية بسمعة سيئة فيما يتعلق بالأمن، يتردد المستثمرون في ضخ أموالهم في مشاريع سياحية جديدة، مما يعيق تطوير البنية التحتية السياحية ويجد من نمو القطاع.

تضرر سمعة الوجهة السياحية على المستوى الدولي يُعد من أبرز الآثار السلبية للإجرام السياحي. في عصر المعلومات، تنتشر الأخبار بسرعة، وأي حادثة إجرامية قد تؤدي إلى تراجع تصنيف الوجهة كخيار آمن للسفر. هذا التراجع في السمعة يتطلب جهودًا كبيرة وموارد مالية لاستعادتها، مما يزيد من الأعباء على الجهات المسؤولة عن الترويج للسياحة.²

¹ المرجع نفسه، ص 44.

² عبد الكريم الردايدة، الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها، دار الحامد، الأردن، ط1، 2013، ص 73.

لمواجهة هذه التحديات، من الضروري تبني استراتيجيات شاملة تركز على تعزيز الأمن في المناطق السياحية، وتوعية المجتمع المحلي بأهمية السياحة كرافد اقتصادي، بالإضافة إلى تطوير سياسات فعالة لمكافحة الإجرام. تعاون الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني يُعد أساسياً لضمان بيئة آمنة وجاذبة للسياح، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للإجرام السياحي على الإقتصاد:

يُعد الإجرام السياحي من الظواهر التي تؤثر سلباً على الإقتصاد المحلي للوجهات السياحية. عندما يتعرض السياح لجرائم مثل السرقة، الاحتيال، أو الاعتداءات، يتولد لديهم شعور بعدم الأمان، مما يدفعهم إلى تقليل مدة إقامتهم أو إلغاء رحلاتهم بالكامل¹. هذا الانخفاض في عدد الزوار يؤدي مباشرة إلى تقليل الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي على الخدمات المحلية كالفنادق، المطاعم، ووسائل النقل.

بالإضافة إلى ذلك، يتسبب الإجرام السياحي في زيادة التكاليف المرتبطة بتعزيز التدابير الأمنية. تضطر الحكومات والقطاع الخاص إلى تخصيص موارد إضافية لتأمين المناطق السياحية، مما يشكل عبئاً مالياً قد يؤثر على تخصيص الموارد لقطاعات أخرى حيوية². علاوة على ذلك، قد ترتفع تكاليف التأمين على المنشآت السياحية نتيجة لزيادة المخاطر المرتبطة بالإجرام، مما يزيد من الأعباء المالية على المستثمرين في هذا القطاع.

¹ محمد بن هاشم علي الخالد، المرجع السابق، ص 50.

² محمد الهادي عبد الحكيم راتب، المرجع السابق، ص 4434.

تتأثر فرص العمل أيضًا بتفشي الإجرام السياحي. مع تراجع النشاط السياحي، يقل الطلب على العمالة في القطاعات المرتبطة بالسياحة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم المشكلات الاجتماعية. هذا التأثير يمتد ليشمل القطاعات الداعمة للسياحة، مثل الحرف اليدوية والتجارة المحلية، التي تعتمد بشكل كبير على إنفاق السياح¹.

علاوة على ذلك، يؤثر الإجرام السياحي سلبًا على الاستثمارات في القطاع السياحي. المستثمرون يبحثون عن بيئات مستقرة وآمنة لضمان عوائد مستدامة على استثماراتهم. عندما تتسم الوجهة السياحية بسمعة سيئة فيما يتعلق بالأمن، يتردد المستثمرون في ضخ أموالهم في مشاريع سياحية جديدة، مما يعيق تطوير البنية التحتية السياحية ويجد من نمو القطاع.

تضرر سمعة الوجهة السياحية على المستوى الدولي يُعد من أبرز الآثار السلبية للإجرام السياحي. في عصر المعلومات، تنتشر الأخبار بسرعة، وأي حادثة إجرامية قد تؤدي إلى تراجع تصنيف الوجهة كخيار آمن للسفر. هذا التراجع في السمعة يتطلب جهودًا كبيرة وموارد مالية لاستعادتها، مما يزيد من الأعباء على الجهات المسؤولة عن الترويج للسياحة².

لمواجهة هذه التحديات، من الضروري تبني استراتيجيات شاملة تركز على تعزيز الأمن في المناطق السياحية، وتوعية المجتمع المحلي بأهمية السياحة كرافد اقتصادي، بالإضافة إلى تطوير سياسات فعالة لمكافحة

¹ محمد بن هاشم علي الخالد، المرجع السابق، ص 52.

² علي بن فايز الجحني، ذياب موسى، عبد العطي أحمد الصياد، محمد فاروق عبد الحميد، الأمن السياحي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004، ص 47.

الإجرام. تعاون الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني يُعد أساسيًا لضمان بيئة آمنة وجاذبة للسياح، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ملخص الفصل الأول:

يعد الإجرام السياحي ظاهرة مقلقة تؤثر على الاستقرار الاقتصادي وقطاع السياحة، حيث يشمل مجموعة من الجرائم التي تستهدف السياح، مثل السرقة، الاحتيال، والاعتداءات. وتستند هذه الجرائم إلى أركان قانونية محددة تشمل الركن المادي والمعنوي والقانوني، مما يتطلب إطارًا تشريعيًا واضحًا لمواجهتها. كما

أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والبطالة، تلعب دورًا رئيسيًا في انتشار هذه الظاهرة، إلى جانب ضعف الوعي القانوني والتفاوت الاقتصادي بين المجتمعات المضيفة والسياح.

ينعكس الإجرام السياحي سلبيًا على الاقتصاد من خلال تراجع عائدات السياحة، وانخفاض تدفقات الزوار، مما يؤثر على الاستثمارات وفرص العمل في هذا القطاع. كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأمن والتأمين، ويؤثر على سمعة الوجهة السياحية، مما يدفع السياح والمستثمرين إلى البحث عن بيئات أكثر أمانًا. وللحد من هذه الظاهرة، لا بد من تعزيز التشريعات، وتكثيف التوعية، وتحسين آليات الأمن، لضمان استدامة القطاع السياحي وتحقيق استقرار اقتصادي فعال.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإطار القانوني والعملي لمكافحة الاجرام السياحي:

في ظل تعاضم التهديدات التي يفرضها الإجرام السياحي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعلى سمعة الجزائر كوجهة سياحية، تبرز الحاجة الملحة إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الذي تتبناه الدولة للتصدي لهذه الظاهرة. وإذا كان الفصل الأول قد تناول بالدراسة ماهية الجريمة السياحية وأسبابها وانعكاساتها، فإن هذا الفصل يُعنى باستكشاف المنظومة القانونية الوطنية والإجراءات العملية المتخذة في مواجهة هذا النوع من الجرائم.

يهدف هذا التناول إلى إبراز مدى نجاعة النصوص القانونية في مواجهة الإجرام السياحي، والوقوف على فاعلية الآليات المؤسسية المكلفة بتنفيذ تلك القوانين. كما يسعى إلى تحليل التدابير الوقائية والردعية التي تعتمدها الدولة، سواء على المستوى الوطني من خلال التشريع والتوعية والرقابة، أو على المستوى الدولي عبر التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. إن دراسة هذه الجوانب تُعد خطوة أساسية لفهم مدى قدرة الإطار القانوني الجزائري على حماية القطاع السياحي وضمان بيئة آمنة للسياح والمستثمرين على حد سواء.

المبحث الأول: الإطار القانوني لمكافحة الإجرام السياحي:

يُعد الإطار القانوني الركيزة الأساسية التي تستند إليها جهود الدولة في مكافحة الإجرام السياحي، إذ يعكس مدى جدية المنظومة التشريعية في التصدي لهذه الظاهرة التي تهدد أمن السياح واستقرار القطاع السياحي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم النصوص القانونية المعتمدة في الجزائر لمواجهة الجرائم التي تستهدف السياح (المطلب الأول)، وتحليل مدى فعاليتها العملية في الحد من انتشار هذه الظاهرة. (المطلب الثاني)

المطلب الأول: النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الإجرام السياحي:

يُعد الإطار القانوني لمكافحة الإجرام السياحي في الجزائر متعدد الأبعاد، حيث يتضمن نصوصاً عامة (الفرع الأول) وخاصة تهدف إلى حماية السياح وضمان أمنهم (الفرع الثاني).

الفرع الأول: النصوص القانونية العامة ذات الصلة بمكافحة الإجرام

السياحي:

تُطبّق القوانين العامة، مثل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، على الجرائم التي قد تستهدف السياح، مثل السرقة والاحتيال والاعتداءات الجسدية. تتوفر هذه

النصوص الأساس القانوني لملاحقة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم، مما يساهم في حماية السياح وتعزيز الثقة في البيئة السياحية.

في هذا السياق، يُعتبر قانون العقوبات الجزائري، الصادر بالأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966،¹ الإطار القانوني الذي يُحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها. يتضمن هذا القانون مواد تُعاقب على الأفعال التي قد تُرتكب ضد السياح، مثل السرقة والاحتيال والاعتداءات الجسدية، مما يُسهم في توفير الحماية القانونية للسياح.²

أما قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بالأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966،³ فيُحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في ملاحقة الجرائم، بدءاً من تحريك الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة، مروراً بالتحقيقات التي تُجرىها الضبطية القضائية، وصولاً إلى المحاكمة وتنفيذ العقوبات. تُسهم هذه الإجراءات في ضمان حقوق الضحايا، بما في ذلك السياح، وتوفير العدالة الجنائية.⁴

بالإضافة إلى ذلك، تُعزز هذه القوانين من ثقة السياح في النظام القانوني، حيث يشعرون بأن حقوقهم محمية، وأن هناك إجراءات فعالة لملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم

¹ أمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون العقوبات. (الجريدة الرسمية عدد 49 لسنة 1966) المعدل والمتمم بالقانون رقم 24-06 المؤرخ في 28 أبريل سنة 2024 (الجريدة الرسمية عدد 30 لسنة 2024).

² خلايفية هدى، الجرائم السياحية بين تعدد اصنافها والمواجهة التشريعية في القانون الجزائري، مجلة المعيار، مجلد 28، عدد 1، 2024، ص 415.

³ الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، ونُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، بتاريخ 10 يونيو 1966. المعدل والمتمم.

⁴ خلايفية هدى، المرجع السابق، ص 115.

ضدهم. يُسهم ذلك في تحسين صورة البلاد كوجهة سياحية آمنة، ويُعزز من جذب السياح والاستثمار في القطاع السياحي.

الفرع الثاني: الإطار القانوني الخاص بمكافحة الإجرام السياحي:

يُعد الإطار القانوني الخاص بتنظيم القطاع السياحي وحماية السياح في الجزائر ركيزة أساسية لتعزيز التنمية السياحية المستدامة وضمان جودة الخدمات المقدمة. يتكون هذا الإطار من مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية التي تُنظّم مختلف جوانب النشاط السياحي، بدءًا من وكالات السياحة والأسفار، مرورًا بالمؤسسات الفندقية، وصولًا إلى مناطق التوسع السياحي.

أولاً: قانون السياحة رقم 03-01 المؤرخ في 17 أبريل 2003¹:

يُعتبر هذا القانون الإطار التشريعي الأساسي الذي يُحدّد المبادئ العامة لتنظيم النشاط السياحي في الجزائر. يهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة، حماية التراث الثقافي والطبيعي، وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي. كما يُحدّد هذا القانون مهام الجهات المعنية بالسياحة، مثل وزارة السياحة، ويُؤسّس لمناطق التوسع السياحي كآلية لتوجيه الاستثمارات السياحية.²

¹ قانون السياحة رقم 03-01 المؤرخ في 17 أبريل 2003، والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، بتاريخ 19 فبراير 2003.

² عيسى علي، مبطوش الحاج، مكافحة الإجرام السياحي وأثره على السياحة المستدامة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 3، 2019، ص 73 وما يليها.

ثانيا: قانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أبريل 1999¹:

يُحدّد هذا القانون القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار، بما في ذلك شروط إنشاء الوكالات، تنظيم عملها، والالتزامات المفروضة عليها لضمان تقديم خدمات عالية الجودة للسياح. كما يُنظّم هذا القانون العلاقة بين الوكالات السياحية والزبائن، مما يُعزّز من حماية حقوق السياح.

ثالثا: المراسيم التنفيذية المتعلقة بالمؤسسات الفندقية:

تُحدّد هذه المراسيم شروط إنشاء واستغلال المؤسسات الفندقية، بما في ذلك المعايير الفنية والتقنية، شروط التصنيف، والالتزامات المستثمرين. تهدف هذه النصوص إلى ضمان جودة الخدمات الفندقية المقدمة للسياح، وتعزيز التنافسية في القطاع الفندقي.

رابعا: المرسوم التنفيذي رقم 17-161 المؤرخ في 15 مايو 2017²:

يُحدّد هذا المرسوم شروط إنشاء وكالات السياحة والأسفار وكيفية استغلالها، بما في ذلك شروط الحصول على التراخيص، والالتزامات المهنية، والمعايير التي يجب احترامها

¹ قانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أبريل 1999، الذي يُحدّد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار، نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، بتاريخ 7 أبريل 1999 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 17-161 المؤرخ في 15 مايو 2017، الذي يحدد شروط إنشاء وكالات السياحة والأسفار وكيفية استغلالها، ونُشر في الجريدة الرسمية العدد 30 بتاريخ 17 مايو 2017.

² المرسوم التنفيذي رقم 17-161 المؤرخ في 15 مايو 2017، الذي يُحدّد شروط إنشاء وكالات السياحة والأسفار وكيفية استغلالها، نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 30، بتاريخ 17 مايو 2017.

لضمان تقديم خدمات سياحية آمنة وموثوقة. يُساهم هذا المرسوم في تنظيم عمل الوكالات السياحية وتعزيز ثقة السياح في الخدمات المقدمة.

خامسا: التعاون الدولي في مجال السياحة:

تُولي الجزائر أهمية للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام السياحي، من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأخرى. هذا التعاون يُساهم في تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الجرائم التي تستهدف السياح، ويُعزز من مكانة الجزائر كوجهة سياحية آمنة¹.

في الختام، يُظهر الإطار القانوني الجزائري التزامًا بحماية السياح ومكافحة الإجرام السياحي من خلال مجموعة من النصوص القانونية العامة والخاصة، بالإضافة إلى التعاون الدولي، مما يُعزز من مكانة الجزائر كوجهة سياحية آمنة.

المطلب الثاني: فاعلية النصوص القانونية في مكافحة الإجرام السياحي:

تُعد فاعلية النصوص القانونية في مكافحة الإجرام السياحي في الجزائر محورا أساسيا لضمان بيئة سياحية آمنة وجاذبة. فبعد استعراض الإطار القانوني العام والخاص المنظم للقطاع السياحي، يبرز التساؤل حول مدى كفاءة هذه النصوص في تحقيق أهدافها الوقائية والردعية. يتطلب ذلك تقييماً دقيقاً لمدى تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، ومدى استجابتها لتطورات الجريمة السياحية، وقدرتها على حماية السياح وتعزيز ثقتهم. في هذا

¹ خلايفية هدى، المرجع السابق، ص 117.

الفصل الثاني

الاطار القانوني والعملي لمكافحة الاجرام السياحي

السياق، سيتم تحليل فعالية النصوص القانونية من حيث الوقاية من الإجرام السياحي، وكذلك من حيث الردع والمتابعة القضائية، لتحديد مدى نجاحها في التصدي لهذه الظاهرة المتنامية.

الفرع الأول: فعالية النصوص القانونية من حيث الوقاية من الإجرام

السياحي:

تُعتبر الوقاية من الإجرام السياحي أحد الأهداف الأساسية للتشريعات القانونية في الجزائر، حيث تسعى الدولة إلى توفير بيئة سياحية آمنة وجاذبة للسياح من خلال مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى الحد من وقوع الجرائم قبل حدوثها.

أولاً: التشريعات التنظيمية للقطاع السياحي:

تُعد القوانين والمراسيم التنظيمية المتعلقة بالقطاع السياحي من الأدوات الوقائية المهمة. فمثلاً، يُحدد القانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أبريل 1999 القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار، بما في ذلك شروط إنشاء الوكالات، وتنظيم عملها، والالتزامات المفروضة عليها لضمان تقديم خدمات عالية الجودة للسياح.

كما تُحدد المراسيم التنفيذية المتعلقة بالمؤسسات الفندقية شروط إنشاء واستغلال هذه المؤسسات، بما في ذلك المعايير الفنية والتقنية، وشروط التصنيف، والتزامات

المستثمرين. تهدف هذه النصوص إلى ضمان جودة الخدمات الفندقية المقدمة للسياح، وتعزيز التنافسية في القطاع الفندقي¹.

ثانيا: الرقابة على الإشهار السياحي:

يُعد الإشهار السياحي من الوسائل الأساسية لجذب السياح، إلا أن الإشهار الكاذب أو التضليلي يمكن أن يؤدي إلى خداع السائح وتعرضه لمخاطر. لذلك، نص القانون رقم 04-02 المتعلق بالممارسات التجارية على ضرورة أن يكون الإشهار نزيهاً وغير مضلل، وفرض عقوبات على الوكالات السياحية التي تقدم معلومات كاذبة أو مضللة للسياح. كما نصت المادة 45 من القانون رقم 99-06 على معاقبة الوكالات التي تخل بالالتزامات المتعلقة بإعلام الزبون، خاصة إذا قدمت معلومات كاذبة عن الأسعار أو الخدمات، بعقوبات مالية وجسدية².

ثالثا: التصنيف والرقابة على المؤسسات السياحية:

تُعتبر عملية تصنيف المؤسسات السياحية، مثل الفنادق والمنتجعات، من الوسائل الوقائية التي تهدف إلى ضمان جودة الخدمات المقدمة للسياح. حيث تُحدد المراسيم التنفيذية المعايير التي يجب أن تستوفيها هذه المؤسسات للحصول على تصنيف معين، مما

¹ لطرش أمينة، حماية السائح المستهلك في التشريع الجزائري، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، على الموقع <https://www.droitentreprise.com/> تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/25، بتوقيت: 5:36.

² لطرش أمينة، المرجع السابق.

يُفرضها على تحسين خدماتها والالتزام بالمعايير المطلوبة¹. كما تقوم الجهات المختصة بعمليات رقابة دورية على هذه المؤسسات للتأكد من التزامها بالمعايير المحددة، مما يُسهم في الوقاية من الجرائم التي قد يتعرض لها السياح نتيجة الإهمال أو التقصير في الخدمات².

رابعا: التعاون الدولي في مجال السياحة:

تُولي الجزائر أهمية للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام السياحي، من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأخرى. هذا التعاون يُساهم في تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الجرائم التي تستهدف السياح، ويُعزز من مكانة الجزائر كوجهة سياحية آمنة.

خامسا: التوعية والتثقيف السياحي:

تُعتبر التوعية والتثقيف السياحي من الوسائل الوقائية المهمة، حيث تقوم الجهات المختصة بتنظيم حملات توعوية للسياح والمواطنين حول حقوق وواجبات كل طرف، وكيفية التصرف في الحالات الطارئة. كما تُوفّر المعلومات الضرورية للسياح حول الأماكن الآمنة،

¹ فاروق العربي، دور التشريعات في إقامة التوازن بين المستهلك و التاجر، ندوة حماية المستهلك في الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 06 و 07 ديسمبر 1998، ص. 2.

² بن حميدة نيهات، حماية الطرف الضعيف في العلاقات التعاقدية، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007، ص. 03.

ووسائل النقل الموثوقة، والخدمات السياحية المعتمدة، مما يُسهم في تقليل فرص تعرضهم للجرائم¹.

في الختام، تُظهر النصوص القانونية في الجزائر فعالية كبيرة في الوقاية من الإجرام السياحي من خلال تنظيم القطاع السياحي، والرقابة على الإشهار، وتصنيف المؤسسات السياحية، والتعاون الدولي، والتوعية والتثقيف السياحي. إلا أن فعالية هذه النصوص تعتمد بشكل كبير على مدى تطبيقها على أرض الواقع، والتزام الجهات المختصة بتنفيذها ومراقبتها بصرامة وانتظام.

الفرع الثاني: فعالية النصوص القانونية من حيث الردع والمتابعة القضائية

للإجرام السياحي:

تُعد فعالية النصوص القانونية في الردع والمتابعة القضائية للإجرام السياحي من الركائز الأساسية لضمان بيئة سياحية آمنة وجاذبة. فبعد استعراض الإطار القانوني العام والخاص المنظم للقطاع السياحي، يبرز التساؤل حول مدى كفاءة هذه النصوص في تحقيق أهدافها الردعية والقضائية².

وهذا يتطلب تقييماً دقيقاً لمدى تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، ومدى استجابتها لتطورات الجريمة السياحية، وقدرتها على حماية السياح وتعزيز ثقتهم.

¹ خلايفية هدى، المرجع السابق، ص 118.

² خلايفية هدى، المرجع السابق، ص 118.

أولاً: الردع القانوني من خلال العقوبات :

يشكل قانون العقوبات الجزائري، الصادر بالأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، الإطار التشريعي الأساسي الذي يُجرّم ويُعاقب على الأفعال الإجرامية التي قد تطال السياح. إذ يُعد هذا القانون بمثابة العمود الفقري للردع القانوني، لما يحتويه من نصوص عامة تُطبّق على الجميع دون تمييز، بما في ذلك الأجانب الزائرين للبلاد.¹

وتُعد جرائم السرقة، الاحتيال، النصب، والاعتداءات الجسدية من أبرز الجرائم التي يتعرض لها السياح، وقد نص المشرع الجزائري على تجريمها وعقاب مرتكبيها وفقاً لما ورد في المواد من 264 إلى 372 من قانون العقوبات.²

يهدف هذا الردع إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين: الأولى تتمثل في الردع العام، من خلال بث رسالة للمجتمع بأن من يرتكب جريمة ضد سائح سيتعرض للعقاب، مما يحد من نسبة ارتكاب مثل هذه الأفعال. أما الثانية، فهي الردع الخاص، الذي يمنع الجاني من تكرار فعلته. وتنعكس فعالية هذه النصوص على صورة الجزائر السياحية، حيث تُعطي الانطباع بأن الدولة حازمة في حماية زوارها وتطبق القانون بشكل صارم.³

¹ دلال يزيد، الحماية القانونية في ضوء عقد السياحة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد، 11 جوان، 2014، جامعة تلمسان، ص 136.

² الأمر رقم 66-156 والمؤرخ في 8 جوان 1966 و المتضمن قانون العقوبات، المصدر السابق.

³ محمد أمين بوزاعة وركرياء مهران، الأمن ودوره في تفعيل القطاع السياحي الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2012، ص 99.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات المقررة في هذه المواد تتراوح بين الحبس والغرامات المالية، مما يعكس جدية المشرع في التصدي لهذه الجرائم. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 264 على معاقبة كل من أحدث عمداً جروحاً للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف، بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 5.000 دينار جزائري. وتزداد العقوبة إذا نتج عن الفعل عاهة مستديمة أو وفاة.¹

إذ تُظهر هذه النصوص القانونية التزام الجزائر بحماية السياح من الجرائم، وتوفير بيئة آمنة تشجع على السياحة، مما يُعزز من مكانة الجزائر كوجهة سياحية آمنة.

ثانياً: المتابعة القضائية والإجراءات القانونية:

لا تقتصر الحماية القانونية على فرض العقوبات فحسب، بل تشمل أيضاً آليات المتابعة القضائية التي يكرسها قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الصادر بالأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966. فبموجب هذا القانون، يتم تنظيم جميع الإجراءات التي تلي وقوع الجريمة، بدءاً من التبليغ والتحقيق وصولاً إلى المحاكمة، بما يضمن تحقيق العدالة وإنصاف الضحية.²

عندما يتعرض سائح لجريمة، يمكنه تقديم شكوى إلى الضبطية القضائية، التي تتولى جمع الأدلة وسماع الأطراف المعنية. بعدها تُحال القضية إلى النيابة العامة، التي تملك سلطة

¹ المرجع نفسه، ص 100.

² فوزية برسولي وشيبان وردة، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة، ملتقى حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر أيام 19/20 نوفمبر، 2012 جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 8.

تحريك الدعوى العمومية وإحالة الملف إلى الجهات القضائية المختصة. كما يتمتع السائح، بصفته ضحية، بعدة حقوق إجرائية، منها الحق في تقديم الشكاوى، والحصول على الترجمة، والمشاركة في المحاكمة بصفته طرفاً مدنياً والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به.¹

تكمن أهمية هذه الإجراءات في توفير مسار قانوني واضح وسلس للسياح، مما يعزز من شعورهم بالأمان القانوني، ويمنحهم ثقة في مؤسسات الدولة. كما تساهم هذه الآليات في تقليص الإفلات من العقاب، وتعزز فعالية الردع القانوني.

ثالثاً: حماية حقوق السياح الأجانب وآليات الدعم:

إدراكاً لأهمية البُعد الإنساني في التعامل مع السياح الأجانب، حرصت الدولة الجزائرية على تطوير آليات حماية خاصة بهم. فإلى جانب تطبيق النصوص القانونية بشكل عام، تم اتخاذ تدابير تنظيمية تُراعي وضعية السائح الأجنبي، خاصة ما يتعلق بحاجته إلى الترجمة والدعم القنصلي.²

تشمل هذه التدابير:³

¹ محمد أمين بوزراعة، زكريا مهران، الموجع السابق، ص 75.

² دلال يزيد، المرجع السابق، ص 102.

³ المرجع نفسه، ص 105.

توفير خدمات الترجمة في مصالح الأمن والقضاء لتيسير تقديم الشكاوى ومتابعة

الإجراءات.

تخصيص وحدات من الشرطة السياحية في المناطق الأكثر جذبًا للسياح، تقوم

بمهام الحماية والمرافقة وتقديم الإرشاد.

تسهيل التعاون مع السفارات والقنصليات الأجنبية لتأمين حقوق مواطنيها في

حال تعرضهم لجرائم.

تفعيل الخطوط الساخنة ومراكز الاتصال التي تتيح للسياح الإبلاغ عن الوقائع في

وقت وجيز.

وُسّاهم هذه الإجراءات في تعزيز مكانة الجزائر كدولة تحترم التزاماتها تجاه الزوار

الأجانب، مما يُشجع على السياحة ويُعزز من صورتها دوليًا.

يتّضح من خلال هذه الدراسة أن المنظومة القانونية الجزائرية تملك من المقومات ما

يؤهلها لحماية السياح من مختلف أنواع الجرائم، سواء من خلال الردع القانوني الصارم أو

من خلال المسار الإجرائي المنظم الذي يُتيح متابعة الجناة وضمان حقوق الضحايا. غير أن

هذه المنظومة تبقى بحاجة إلى تطوير مستمر لتجاوز التحديات الميدانية والتكنولوجية التي

قد تُقلل من نجاعتها.¹

¹ كافي مصطفى يوسف ، صناعة السياحة والأمن السياحي، الطبعة 1 ، دمشق: دار ريسان للطباعة والنشر والتوزيع 2009م، ص 154.

ومن هذا المنطلق، فإن تحديث القوانين، وتكوين العاملين في الحقل القانوني والأمني، وتحسين الأداء الإداري تُعد من أولويات المرحلة المقبلة لضمان سياحة آمنة ومستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: الآليات العملية للتصدي لإجرام السياحي وكافحته:

يشكّل الإجرام السياحي تحديًا حقيقيًا أمام تطور القطاع السياحي في الجزائر، نظرًا لتأثيره السلبي على سمعة البلاد كوجهة آمنة وجاذبة. ورغم وجود إطار قانوني يُجرّم هذه الأفعال، إلا أن فعالية هذا الإطار تعتمد بشكل كبير على الآليات العملية والمؤسسية المعتمدة في الميدان. لذلك، يُركّز هذا المبحث على دراسة هذه الآليات، من خلال تحليل دور الأجهزة المختصة في مكافحة الإجرام السياحي، واستعراض التدابير الوقائية والردعية، بالإضافة إلى أهمية التعاون الدولي في هذا المجال.

المطلب الأول: دور الأجهزة المختصة في مكافحة الإجرام السياحي

(الآليات):

تُعد مكافحة الإجرام السياحي من الركائز الأساسية لضمان بيئة آمنة وجاذبة للسياح في الجزائر. وتتولى الأجهزة المختصة، وعلى رأسها الشرطة السياحية، مسؤولية تنفيذ آليات فعّالة للوقاية والتدخل الميداني. يمكن تقسيم هذه الآليات إلى فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: الآليات الوقائية لمكافحة الإجرام السياحي في الجزائر:

تُعد الآليات الوقائية حجر الزاوية في استراتيجية الجزائر لمكافحة الإجرام السياحي، حيث تسعى الأجهزة المختصة إلى منع وقوع الجرائم التي قد تستهدف السياح من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات الوقائية المتكاملة¹.

أولاً: التوعية والإرشاد:

تلعب التوعية دورًا محوريًا في الوقاية من الإجرام السياحي، حيث تقوم الأجهزة الأمنية بتنظيم حملات توعوية للسياح حول السلوكيات الآمنة، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية لتجنب المخاطر المحتملة. تشمل هذه الحملات توزيع منشورات إرشادية، وتنظيم لقاءات توعوية في الفنادق والمواقع السياحية، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر رسائل توعوية موجهة للسياح².

ثانياً: المراقبة الدائمة:

¹ دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة، 2013-2014، ص 05.

² فوزية برسولي وشيبان وردة، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة، ملتقى حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر أيام 19/20 نوفمبر، 2012 جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص8

تسعى الأجهزة الأمنية إلى توفير تواجد أمني مستمر في المناطق السياحية، واستخدام تقنيات المراقبة الحديثة لرصد أي سلوك مشبوه. يشمل ذلك تركيب كاميرات مراقبة في المواقع السياحية الحيوية، وتسيير دوريات أمنية راجلة ومتحركة، بالإضافة إلى استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية لرصد الأنشطة غير القانونية.¹

ثالثاً: التنسيق مع الجهات المعنية:

يُعد التنسيق بين مختلف الجهات المعنية أمراً ضرورياً لضمان فعالية الآليات الوقائية. تتعاون الأجهزة الأمنية مع وزارة السياحة والهيئات المحلية لتنفيذ استراتيجيات أمنية فعالة، تشمل تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود في تنظيم الفعاليات السياحية، وتطوير خطط الطوارئ المشتركة للتعامل مع الأزمات المحتملة.²

رابعاً: التدريب والتأهيل المستمر:

تولي الأجهزة الأمنية أهمية كبيرة لتدريب وتأهيل أفراد الشرطة السياحية، من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجالات الأمن السياحي، والتعامل مع السياح، واللغات الأجنبية، والإسعافات الأولية. يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرات أفراد الشرطة السياحية في التعامل مع مختلف المواقف، وتقديم خدمات أمنية عالية الجودة للسياح.³

¹ فوزية برسولي وشيبان وردة، المرجع السابق، ص 13.

² دولي سعاد، المرجع السابق، ص 10.

³ المرجع نفسه، ص 11.

خامسا: تطوير البنية التحتية الأمنية:

تعمل الدولة على تطوير البنية التحتية الأمنية في المناطق السياحية، من خلال إنشاء مراكز شرطة سياحية مجهزة بأحدث التقنيات، وتوفير وسائل النقل المناسبة للدوريات الأمنية، بالإضافة إلى تحسين وسائل الاتصال والتواصل بين مختلف الوحدات الأمنية¹.

سادسا: إشراك المجتمع المحلي:

تسعى الأجهزة الأمنية إلى إشراك المجتمع المحلي في جهود الوقاية من الإجرام السياحي، من خلال تنظيم حملات توعوية للمواطنين حول أهمية السياحة ودورهم في حماية السياح، وتشجيعهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية في الإبلاغ عن أي سلوك مشبوه أو مخالفات قد تؤثر على أمن السياح².

سابعا: استخدام التكنولوجيا الحديثة:

تستثمر الأجهزة الأمنية في استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز فعالية الآليات الوقائية، من خلال تطوير تطبيقات إلكترونية مخصصة للسياح توفر معلومات أمنية وإرشادات، وتتيح لهم التواصل المباشر مع الشرطة السياحية في حالات الطوارئ³.

¹ بركات كامل المهورات، الأمن السياحي والتشريعات السياحية، الطبعة الأولى، دار الفكر، 2009، ص 261.

² المرجع نفسه

³ خير الدين معطى الله وخديجة عزوزي، واقع التسويق السياحي للسياحة الحموية في ولاية قلمة، دراسة ميدانية، الملتقى الدولي الأول حول: التسويق السياحي وتتمين صورة الجزائر تحت شعار "الجزائر وجهة الغد"، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر يومي 16 و 17 نوفمبر، 2013، ص 06.

ثامنا: التعاون الدولي:

تسعى الجزائر إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السياحي، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأخرى، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية المتخصصة، بالإضافة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية السياح ومكافحة الإجرام السياحي¹.

من خلال هذه الآليات الوقائية المتكاملة، تسعى الجزائر إلى توفير بيئة آمنة وجاذبة للسياح، وتعزيز مكانتها كوجهة سياحية متميزة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الفرع الثاني: آليات التدخل الميداني لمكافحة الإجرام السياحي في الجزائر:

تُعَدُّ آليات التدخل الميداني من الركائز الأساسية في استراتيجية الجزائر لمكافحة الإجرام السياحي، حيث تتدخل الأجهزة المختصة بسرعة وفعالية لضمان سلامة السياح عند وقوع حوادث أو تهديدات. تتضمن هذه الآليات مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى الاستجابة السريعة، والتحقيق والمتابعة، وتقديم الدعم النفسي والمعنوي للسياح المتضررين.

¹ خالد رجم، خولة واصل، الويزة سعادة، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر " دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال"، مجلة - النمو الاقتصادي والمقاولة، مخر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولة، جامعة أدرار، المجلد 1 العدد 1. ديسمبر، 2118. ص 124.

أولاً: الاستجابة السريعة:

تُولي الأجهزة الأمنية أهمية كبيرة للاستجابة الفورية عند وقوع حوادث تمس السياح. يتم ذلك من خلال توفير خطوط اتصال مباشرة للسياح للإبلاغ عن أي حادث، وضمان وصول الفرق الأمنية في أقصر وقت ممكن.¹

تشمل هذه الخطوط أرقامًا مجانية تعمل على مدار الساعة، وتطبيقات إلكترونية مخصصة تتيح للسياح التواصل المباشر مع الشرطة السياحية. كما يتم تعزيز التواجد الأمني في المناطق السياحية الحيوية، وتسيير دوريات راجلة ومتحركة لضمان سرعة التدخل عند الحاجة.²

ثانياً: التحقيق والمتابعة:

عند وقوع حادث، تقوم الأجهزة الأمنية بفتح تحقيقات فورية لجمع الأدلة وملاحقة الجناة. يتم ذلك من خلال فرق متخصصة في الجرائم السياحية، تستخدم تقنيات حديثة في جمع المعلومات وتحليلها.³ كما يتم التنسيق مع النيابة العامة لضمان تقديم الجناة للعدالة في أسرع وقت ممكن. تُعزز هذه الإجراءات بثقة السياح في النظام القضائي الجزائري، وتُظهر جدية الدولة في حماية زوارها.

¹ بركات كامل المهرات، المرجع السابق، ص 275.

² علي بن فايز الجحني، ذياب موسى، عبد العطي أحمد الصياد و محمد فاروق عبد الحميد، الأمن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2004، المملكة العربية السعودية، ص 66.

³ المرجع نفسه، ص 67.

ثالثا: الدعم النفسي والمعنوي:

تُدرِك الأجهزة المختصة أهمية تقديم الدعم النفسي والمعنوي للسياح المتضررين من الجرائم. يتم ذلك من خلال توفير خدمات استشارية ونفسية بالتعاون مع مراكز متخصصة، وتنسيق الجهود مع السفارات والقنصليات لتقديم المساعدة اللازمة. كما يتم توفير مترجمين محترفين لتسهيل التواصل مع السياح، وضمان فهمهم للإجراءات المتبعة¹.

تُسهم هذه الجهود في تخفيف الأثر النفسي للحوادث، وتعزيز صورة الجزائر كوجهة سياحية آمنة ومهتمة برعاية زوارها.²

من خلال هذه الآليات المتكاملة، تسعى الجزائر إلى توفير بيئة سياحية آمنة، وتعزيز ثقة السياح في قدرتها على حماية زوارها والتعامل الفعال مع أي تهديدات قد تواجههم.

المطلب الثاني: التدابير الوقائية و الردعية و دور التعاون الدولي في مكافحة

الاجرام السياحي:

في ظل تنامي السياحة الدولية وازدياد أعداد الزوار الأجانب، برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز التدابير الوقائية والردعية لمواجهة الإجرام السياحي، وذلك من خلال آليات قانونية وتشريعية فعالة. فالقانون لا يقتصر على معاقبة الفعل الإجرامي بعد وقوعه، بل

¹علي بن فايز الجحني، المرجع السابق، ص 69.

²بركات كامل مهني، المرجع السابق، ص 277.

يلعب أيضًا دورًا جوهريًا في الوقاية منه، سواء على المستوى الوطني من خلال سن قوانين رادعة وواضحة، أو على المستوى الدولي عبر آليات التعاون والتنسيق بين الدول.

لذا، يُعالج هذا المطلب أهمية الإطار القانوني في مواجهة الإجرام السياحي، مركّزًا على فعالية العقوبات والتدابير الوقائية، ودور التعاون الدولي في توفير حماية شاملة للسياح وتعزيز الأمن السياحي.

الفرع الأول: الآليات العقابية في التشريع الجزائري لمكافحة الإجرام السياحي:

يُعدّ الإطار التشريعي الجزائري، المتمثل في قانون العقوبات الصادر بالأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، الركيزة الأساسية في مكافحة الجرائم التي تستهدف السياح. يتضمن هذا القانون مجموعة من المواد التي تُجرّم وتُعاقب على الأفعال الإجرامية التي قد يتعرض لها السياح، مثل السرقة، الاحتيال، والاعتداءات الجسدية. يهدف هذا الفرع إلى تحليل هذه المواد وتقييم مدى فعاليتها في ردع الجناة وحماية السياح.

أولاً: جرائم السرقة:

تُعدّ السرقة من الجرائم الشائعة التي قد يتعرض لها السياح، وتشمل سرقة الممتلكات الشخصية أو الأمتعة. ينص قانون العقوبات الجزائري على تجريم هذه الأفعال في المواد من 350 إلى 366، حيث تختلف العقوبات باختلاف ظروف الجريمة. على

سبيل المثال، تُشدد العقوبة إذا ارتكبت السرقة باستخدام العنف أو التهديد، أو إذا كان الجاني يحمل سلاحًا، أو إذا كانت السرقة في الليل أو في أماكن عامة.¹

تتراوح العقوبات بين الحبس والغرامة، وتُشدد في الحالات التي تُعتبر فيها الجريمة أكثر خطورة. تهدف هذه العقوبات إلى ردع الجناة وحماية السياح من التعرض لمثل هذه الجرائم.²

ثانيًا: جرائم الاحتيال:

يُعدّ الاحتيال من الجرائم التي قد يتعرض لها السياح، خاصة في المعاملات التجارية أو الخدمات السياحية. ينص قانون العقوبات الجزائري في المادة 372 على تجريم الاحتيال، ويُعاقب عليه بالحبس والغرامة. تُشدد العقوبة إذا كان الجاني يستخدم وسائل احتيالية معقدة أو إذا كان الضحية في وضعية ضعف.³

تُسهم هذه العقوبات في حماية السياح من الوقوع ضحية لعمليات الاحتيال، وتعزز من ثقتهم في البيئة السياحية الجزائرية.

¹ خلايفية هدى، المرجع السابق، ص 118.

² المرجع نفسه، ص 115.

³ لطروش أمينة، المرجع السابق.

ثالثًا: جرائم الاعتداءات الجسدية

تُعدّ الاعتداءات الجسدية من الجرائم التي تُهدد سلامة السياح. ينص قانون العقوبات الجزائري في المواد من 264 إلى 283 على تجريم الأفعال التي تُلحق الأذى الجسدي بالآخرين، وتختلف العقوبات باختلاف درجة الإصابة وظروف الجريمة. تُشدد العقوبات إذا كان الاعتداء باستخدام سلاح أو إذا أدى إلى عجز دائم.¹

تهدف هذه العقوبات إلى حماية السياح من التعرض للعنف الجسدي، وتُعزز من شعورهم بالأمان أثناء زيارتهم للجزائر.

رابعًا: تقييم فعالية العقوبات :

يُظهر التحليل أن التشريع الجزائري يتضمن مجموعة من العقوبات التي تُغطي الجرائم التي قد يتعرض لها السياح. تُسهم هذه العقوبات في ردع الجناة وحماية السياح، خاصة عندما تُطبق بفعالية من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى تعزيز بعض الجوانب، مثل زيادة الوعي بالقوانين وتوفير الدعم للسياح المتضررين.

2

¹ قاسم سعاد المرجع السابق، ص 333.

² قاسم سعاد، المرجع السابق، ص 336.

بشكل عام، يُعدّ الإطار التشريعي الجزائري فعالاً في مكافحة الإجرام السياحي،

ويُسهم في تعزيز صورة الجزائر كوجهة سياحية آمنة.

الفرع الثاني: الآليات الوقائية لمكافحة الإجرام السياحي:

في إطار تعزيز الآليات الوقائية لضمان الأمن السياحي في الجزائر، تبنت الدولة مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة للسياح، مما يسهم في تعزيز الثقة في الوجهة السياحية الجزائرية. تتمثل هذه الآليات في تأسيس فرق متخصصة، وتنسيق الجهود بين مختلف الأجهزة الأمنية، وتطوير برامج تدريبية متخصصة.

أولاً: تأسيس فرق متخصصة بشرطة السياحة:

أدركت الجزائر أهمية توفير أمن خاص بالسياح، مما دفعها إلى استحداث فرق شرطة سياحية متخصصة. تعمل هذه الفرق على توفير الحماية للسياح وممتلكاتهم، وتقديم الدعم والإرشاد اللازمين خلال فترة إقامتهم. تم تطبيق هذه المبادرة في البداية في الولايات الساحلية الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة، نظراً للكثافة السياحية العالية في هذه المناطق، خاصة خلال موسم الاصطياف¹.

¹ ليلي عياد، أحمد هلاي، التبادل التجاري الحدودي و أثره في تسويق المنتج السياحي الصحراوي، والية ادرار ودولتي مالي و النيجر ، نموذجاً، مجلة النمو الاقتصادي و الماؤلئية ، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير الماؤلئية ، جامعة ادرار، مجلد، 1 العدد 1 ديسمبر، 2018 ص 26.

تتكون فرق الشرطة السياحية من أعوان شرطة مؤهلين ومدربين خصيصاً للتعامل

مع السياح، تحت إشراف ضباط ذوي كفاءة عالية. تشمل مهامهم¹:

تأمين المواقع السياحية والأثرية: من خلال التواجد المستمر في هذه الأماكن لضمان

سلامة السياح.

مراقبة المحلات التجارية: للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة وحسن المعاملة، وحماية

السياح من الغش التجاري.

متابعة شكاوى السياح: والتدخل السريع لحل أي مشكلات قد تواجههم.

تقديم الإرشادات والمعلومات: لمساعدة السياح على التنقل والاستمتاع بإقامتهم

بأمان.

تسعى الجزائر إلى تعميم هذه الفرق على كافة الولايات، خاصة في المناطق

الداخلية، لتعزيز الأمن السياحي على مستوى الوطن.

ثانياً: التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة:

¹ فوزية برسولي، شيبان وردة، المرجع السابق، ص 12.

تحقيق الأمن السياحي يتطلب تنسيقاً فعالاً بين مختلف الأجهزة الأمنية، بما في ذلك وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية، المديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الوطني. يتم هذا التنسيق من خلال¹:

تشكيل فرق أمنية مشتركة: خاصة في المناطق السياحية الحساسة مثل الجنوب الجزائري، حيث تنتشر السياحة الصحراوية.

تنظيم دورات تدريبية متخصصة: بالتعاون مع المعهد الوطني للشرطة الجنائية، لتأهيل الإطارات الأمنية في مجال الأمن السياحي.

تطوير استراتيجيات أمنية مشتركة: تهدف إلى حماية السياح من مختلف التهديدات، وضمان استجابتهم السريعة لأي طارئ.

من خلال هذه الجهود، تسعى الجزائر إلى توفير بيئة سياحية آمنة، تعزز من جاذبية البلاد كوجهة سياحية، وتساهم في تنمية القطاع السياحي بشكل مستدام.

الفرع الثالث: تحديات تحقيق الأمن السياحي:

في إطار تعزيز الآليات الوقائية لضمان الأمن السياحي في الجزائر، يُعدّ التحديّات التي تواجه هذا القطاع من أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق بيئة سياحية آمنة وجاذبة.

¹ ليلي عياد، أحمد هلال، المرجع السابق، ص 28.

تتطلب هذه التحديات معالجة شاملة ومتكاملة لضمان توفير الأمن للسياح وتحسين صورة

الجزائر كوجهة سياحية متميزة¹

أولاً: ضعف البنية التحتية والخدمات:

تُعاني العديد من المناطق السياحية في الجزائر من نقص في البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والمواصلات، مما يؤثر سلباً على سهولة الوصول إلى المواقع السياحية ويزيد من مخاطر الحوادث. كما أن قلة وسائل النقل المخصصة للسياح تؤثر على راحتهم وسلامتهم أثناء التنقل².

ثانياً: نقص التكوين والتأهيل للموارد البشرية

يُعتبر نقص التأهيل والتدريب المتخصص للعاملين في القطاع السياحي، بما في ذلك عناصر الأمن والمرشدين السياحيين، من التحديات الكبرى. هذا النقص يؤدي إلى ضعف في التعامل مع السياح وتقديم الخدمات الأمنية اللازمة لهم³.

ثالثاً: الجرائم والمضايقات التي يتعرض لها السياح:

¹ عبد القادر شلال، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع، 2025، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وآفاق"، يومي 11 و 12 ماي، 2010، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 13.

³ دلال يزيد، الحماية القانونية في ضوء عقد السياحة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد، 11، جوان، 2014، جامعة تلمسان، ص 136.

يتعرض بعض السياح في الجزائر لجرائم مثل السرقة والنصب والاحتيال، بالإضافة إلى المضايقات من قبل بعض الأفراد، مما يؤثر سلبيًا على تجربتهم السياحية ويقلل من احتمالية عودتهم أو توصيتهم بالوجهة لآخرين.¹

رابعاً: ضعف الوعي والثقافة السياحية لدى السكان المحليين:

يُعاني المجتمع المحلي من نقص في الوعي بأهمية السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى سلوكيات غير مرحبة بالسياح في بعض الأحيان، ويؤثر على صورة الجزائر كوجهة سياحية.²

خامساً: التحديات الأمنية والإرث السلبي للعشيرة السوداء

تواجه الجزائر تحديات أمنية ناتجة عن الإرث السلبي لفترة العشيرة السوداء، حيث لا تزال بعض التصورات السلبية عن الوضع الأمني سائدة لدى السياح الأجانب، مما يؤثر على قرارهم بزيارة الجزائر.³

¹ المرجع نفسه، ص 137.

² عدمان مريزق، أثر الأمن السياحي على صناعة السياحة الصحراوية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، يوم 25-

24 أبريل، 2012، جامعة البليدة، الجزائر، ص 16.

³ عبد القادر شلابي، المرجع السابق، ص 15.

سادسا: ضعف التنسيق بين الجهات المعنية:

يُلاحظ وجود ضعف في التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالأمن السياحي، مثل وزارة السياحة، وزارة الداخلية، والجهات الأمنية، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم فعالية الإجراءات المتخذة لضمان أمن السياح¹.

سابعا: نقص الحملات الترويجية والإعلامية:

تُعاني الجزائر من قلة الحملات الترويجية والإعلامية التي تُبرز مقوماتها السياحية وتُصحح الصورة النمطية السلبية، مما يُقلل من قدرتها على جذب السياح الأجانب².

ثامنا: ضعف الرقابة على القطاع السياحي

تُعاني بعض الوكالات والمنشآت السياحية من ضعف في الرقابة والتشريعات المنظمة، مما يؤدي إلى تجاوزات قد تُضر بالسياح، مثل التلاعب بالأسعار أو تقديم خدمات دون المستوى المطلوب³.

تاسعا: التحديات البيئية والصحية:

¹ ليلي عياد، أحمد هلاي، المرجع السابق، ص 28.

² المرجع نفسه، ص 28.

³ دلال يزيد، المرجع السابق، ص 139.

تواجه بعض المناطق السياحية تحديات بيئية وصحية، مثل تلوث المياه أو نقص

الخدمات الصحية، مما يُعرض السياح لمخاطر صحية ويؤثر على تجربتهم السياحية.¹

عاشرا: غياب استراتيجية وطنية شاملة للأمن السياحي:

يُلاحظ غياب استراتيجية وطنية متكاملة تُعنى بالأمن السياحي، تشمل جميع

الجوانب من تأهيل الموارد البشرية، تطوير البنية التحتية، تعزيز الوعي المجتمعي، وتحسين

التنسيق بين الجهات المعنية.²

لمعالجة هذه التحديات، يجب على الجزائر تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تُعزز من

الآليات الوقائية وتُحسن من بيئة الأمن السياحي، مما يُساهم في جذب المزيد من السياح

وتعزيز مكانة الجزائر كوجهة سياحية آمنة ومتميزة.

¹ المرجع نفسه، ص 140.

² عبدالقادر شلاقي، المرجع السابق، ص 18.

ملخص الفصل الثاني :

يُتَّسَم الإطار القانوني الجزائري في مجال مكافحة الإجرام السياحي بشمولية نسبية، حيث يتضمن جملة من النصوص العقابية التي تهدف إلى حماية السياح من مختلف الأفعال الإجرامية التي قد تمس بأمنهم وسلامتهم أثناء زيارتهم للبلاد. ويعكس هذا التوجه إدراك المشرع لأهمية السياحة كقطاع اقتصادي حيوي، وكصورة تعكس استقرار الدولة وأمنها أمام المجتمع الدولي.

من الناحية العملية، تعتمد مكافحة الإجرام السياحي على تضافر جهود متعددة بين مختلف الأجهزة الأمنية والإدارية، إلى جانب مؤسسات الدعم السياحي. وتشمل هذه الجهود التدخل الوقائي من خلال تكثيف التواجد الأمني في المناطق السياحية، وتحسين ظروف الاستقبال، ونشر التوعية بين المواطنين والعاملين في القطاع السياحي بأهمية حماية الزائر وتعزيز ثقافة الضيافة المسؤولة.

ورغم وجود منظومة قانونية وأمنية تُعالج الجرائم التي قد يتعرض لها السياح، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، من بينها الحاجة إلى تفعيل النصوص القانونية بشكل أكثر صرامة، وتوفير آليات فعالة للتبليغ والحماية، وتحسين الأداء المؤسساتي عبر التكوين المستمر والتنسيق بين الجهات المعنية.

في المحصلة، يُظهر الإطار الجزائري استعدادًا قانونيًا وميدانيًا لمواجهة الإجرام السياحي، غير أن نجاح هذه المنظومة يرتبط بدرجة أساسية بمدى كفاءتها في التطبيق، ومدى قدرتها على الاستجابة لتطورات الظاهرة الإجرامية، في ظل سعي الجزائر لتعزيز موقعها كوجهة سياحية آمنة وجاذبة.

خاتمة

خاتمة

يُعد الإجمام السياحي من الظواهر التي تُهدد استقرار القطاع السياحي وتُقوض جهود الدولة في جذب الزوار وتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية. ومن خلال هذه الدراسة، تم تسليط الضوء على مختلف الأشكال التي يتخذها هذا النوع من الإجمام، سواء كانت سرقات، احتيالات، اعتداءات جسدية أو نفسية، كما تم تحليل الإطار القانوني والتطبيقي الذي تبناه الجزائر لمواجهة، وكشف أوجه القوة والقصور في المنظومة التشريعية والأمنية.

لقد أبرز البحث أنّ الجزائر تمتلك قاعدة قانونية معتبرة يمكن أن تؤسس لحماية فعالة للسياح، غير أن التحدي الأكبر يكمن في التطبيق الميداني، وفي مواكبة تطور الظاهرة الإجرامية التي أصبحت أكثر تعقيداً وتنظيماً. كما بيّن أن البيئة السياحية لا يمكن أن تزدهر دون منظومة أمنية متكاملة تراعي خصوصية السائح كفرد أجنبي معرض للخطر، يحتاج إلى الحماية والمرافقة القانونية والنفسية.

وعليه توصل للنتائج التالية:

- وجود إطار قانوني جزائري يُجرّم مختلف الأفعال التي تدخل ضمن الإجمام السياحي، لكنه غير مخصص بشكل مباشر لهذه الفئة من الضحايا.
- تباين في فعالية التطبيق العملي للقوانين بسبب ضعف التنسيق بين الجهات الأمنية والسياحية.
- غياب وحدات شرطة متخصصة في الجرائم السياحية أو خلايا استقبال ودعم للسياح المتضررين.

- ضعف الوعي المجتمعي حول خطورة الإجرام السياحي وأثره السلبي على صورة البلاد واقتصادها.
- وجود تجارب دولية ناجحة في مكافحة الإجرام السياحي يمكن الاستفادة منها.

ومن التوصيات المقترحة:

- إنشاء وحدات أمنية متخصصة بمكافحة الإجرام السياحي في المناطق ذات الجذب السياحي.
- تعديل بعض النصوص القانونية لتشمل بشكل صريح الجرائم التي تستهدف السائح باعتباره فئة مستضعفة.
- تطوير آليات التعاون بين وزارات السياحة، العدل، الداخلية، والخارجية لتوفير حماية متكاملة.
- إطلاق حملات توعوية موجهة للفاعلين في القطاع السياحي لتعريفهم بكيفية التعامل مع الجرائم السياحية.
- تفعيل دور القضاء السياحي من خلال تسريع معالجة قضايا السائحين وتمكينهم من التعويض.
- وضع دليل وطني لحماية السياح يتضمن الإجراءات القانونية والعملية الواجب اتباعها عند تعرضهم لأي جريمة.
- تشجيع الأبحاث الأكاديمية حول الإجرام السياحي وتكوين الإطارات المختصة في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

1. القوانين:

- (1) قانون السياحة رقم 03-01 المؤرخ في 17 أبريل 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11، 19 فبراير 2003.
- (2) القانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أبريل 1999، الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية، العدد 24، 7 أبريل 1999، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 17-161 المؤرخ في 15 مايو 2017.

2. المراسيم:

- (1) المرسوم التنفيذي رقم 17-161 المؤرخ في 15 مايو 2017، الذي يحدد شروط إنشاء وكالات السياحة والأسفار وكيفيات استغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 30، 17 مايو 2017.
- (2) المرسوم التشريعي رقم 92/03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992، المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 70، 1 أكتوبر 1992.

3. الأوامر:

- (1) الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو 1966، الجريدة الرسمية، العدد 49، سنة 1966، المعدل والمتمم بالقانون رقم 24-06 المؤرخ في 28 أبريل سنة 2024، الجريدة الرسمية، العدد 30، سنة 2024.
- (2) الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 48، 10 يونيو 1966

(3) الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 23 أغسطس 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية، العدد 59، 28 أغسطس 2005.

ثانياً: المراجع

1. الكتب:

- (1) بدر الدين علي، الجريمة والمجتمع، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.س.ن، ص 09.
 - (2) عبد الكريم الردايدة، الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها، دار الحامد، الأردن، ط1، 2013.
 - (3) علي بن فايز الجحني وآخرون، الأمن السياحي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ط1، 2004.
2. المقالات والمجلات العلمية:

- (1) أحمد بن سليمان صالح الريش، "جرائم السياحة في ضوء الشريعة والقانون"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007.
- (2) قاسم سعاد، "الجرائم السياحية وأنواعها، قراءة نظرية ومفاهيمية"، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، مجلد 7، عدد 2، 2016.
- (3) خلايفية هدى، "الجرائم السياحية بين تعدد أصنافها والمواجهة التشريعية في القانون الجزائري"، مجلة المعيار، مجلد 27، عدد 1، 2024.
- (4) سعاد بن حليلة، "الحد من الجرائم السياحية وأثرها في المحافظة على النشاط الاستثماري"، مجلة دراسات قانونية، مجلد 15، عدد 1، 2022.
- (5) أمل فاضل عبد الخشان عنوز، "الأمن السياحي ومدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية"، مجلة الحقوق، جامعة النهدين، العراق، 2015/11/15.
- (6) إسلام عبد الله عبد الغني غانم، "الحماية الجنائية للآثار في ليبيا والسعودية"، مجلة البحوث والدراسات، مجلد 16، عدد 1، 2019.
- (7) عباس أبو شامة وآخرون، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 1999.

- (8) عائشة بن جدو، زوبيدة بوحو، "أثر مؤشرات الفساد على تنمية القطاع السياحي"، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 12، عدد 2، 2023.
- (9) عيسى علي، مبطوش الحاج، "مكافحة الإجرام السياحي وأثره على السياحة المستدامة في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 8، عدد 3، 2019.
- (10) 3. الأطروحات والرسائل الجامعية:
- (11) بوطالب براهيم، مقارنة اقتصادية للتهريب بالجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
- (12) محمد بن هاشم علي الخالد، الأمن السياحي بالجمهورية اليمنية: المقومات والمعوقات، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006.
- (13) بن حميدة نبهات، حماية الطرف الضعيف في العلاقات التعاقدية، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر

4. المواقع الإلكترونية:

- (1) يوسف منافخي، "أنواع البطالة وأثرها على المجتمع والاقتصاد"، منشور على الموقع:
- (2) <https://yousefmanafikhi.com> / (اطلع عليه بتاريخ 2025/03/24).
- (3) جارش عادل، "تأثير المشاكل الأمنية على السياحة والاستثمار السياحي"، المركز الديمقراطي العربي:
- (4) <https://democraticac.de/?p=42387>، بتاريخ: 2025/03/20.
- (5) عبد الرحمن الطالب بوبكر الولاتي، "السياحة وتأثيراتها على البيئة والمجتمع والاقتصاد"،
- (6) <https://rimafri.info/node/3994>، اطلع عليه بتاريخ: 2025/03/22.
- (7) لطروش أمينة، "حماية السائح المستهلك في التشريع الجزائري"، مجلة القانون والأعمال الدولية،
- (8) <https://www.droitentreprise.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2025/05/25.

5. المراجع الأجنبية:

- 1) Samantha Besson, "La vulnérabilité et la structure des droits de l'homme: L'exemple de la jurisprudence de la Cour européenne

des droits de l'homme", in Laurence Burgorgue-Larsen (dir.), La vulnérabilité saisie par les juges en Europe, Editions Pedone, France, 2014

- 2) Busani Moyo and Emmanuel Ziramba, "The Impact of Crime on Inbound Tourism to South Africa", African Security Review, vol. 22, no. 1, Institute for Security Studies, South Africa, 2013

فهرس المحتويات

2.....	مقدمة
7.....	الفصل الأول: الدراسة القانونية للسياحة في اطار التجريم
8.....	المبحث الأول: الإطار القانوني للإجرام السياحي:
8.....	المطلب الأول: مفهوم الجريمة السياحية:
8.....	الفرع الأول: تعريف الجريمة السياحية:
10.....	الفرع الثاني: خصائص الجريمة السياحية:
14.....	المطلب الثاني: قواعد وأحكام الجريمة السياحية:
14.....	الفرع الأول: أشكال الجرائم السياحية:
16.....	الفرع الثاني: أركان جرائم السياحة:
22.....	المبحث الثاني: أهم دوافع الإجرام السياحي وأثره على الطابع الإقتصادي:
22.....	المطلب الأول: العوامل الاجتماعية والإقتصادية المرتبطة بالإجرام السياحي:
22.....	الفرع الأول: العوامل الإقتصادية المرتبطة بالإجرام السياحي:
26.....	الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية المرتبطة بالإجرام السياحي:
30.....	المطلب الثاني: الأثر السلبي للإجرام السياحي على الإقتصاد والسياحة:
30.....	الفرع الأول: الآثار السلبية للإجرام السياحي على السياحة:
32.....	الفرع الثاني: الآثار السلبية للإجرام السياحي على الإقتصاد:
34.....	ملخص الفصل الأول:
37.....	الفصل الثاني: الاطار القانوني والعملي لمكافحة الاجرام السياحي:
38.....	المبحث الأول: الإطار القانوني لمكافحة الإجرام السياحي:
38.....	المطلب الأول: النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الإجرام السياحي:

38.....	الفرع الأول: النصوص القانونية العامة ذات الصلة بمكافحة الإجرام السياحي:
40.....	الفرع الثاني: الإطار القانوني الخاص بمكافحة الإجرام السياحي:
42.....	المطلب الثاني: فاعلية النصوص القانونية في مكافحة الإجرام السياحي:
43.....	الفرع الأول: فعالية النصوص القانونية من حيث الوقاية من الإجرام السياحي:
46.....	الفرع الثاني: فعالية النصوص القانونية من حيث الردع والمتابعة القضائية للإجرام السياحي:
51.....	المبحث الثاني: الآليات العملية للتصدي لإجرام السياحي وكافحته:
51.....	المطلب الأول: دور الأجهزة المختصة في مكافحة الإجرام السياحي (الآليات):
52.....	الفرع الأول: الآليات الوقائية لمكافحة الإجرام السياحي في الجزائر:
55.....	الفرع الثاني: آليات التدخل الميداني لمكافحة الإجرام السياحي في الجزائر:
57.....	المطلب الثاني: التدابير الوقائية و الردعية ودور التعاون الدولي في مكافحة الاجرام السياحي:
58.....	الفرع الأول: الآليات العقابية في التشريع الجزائري لمكافحة الإجرام السياحي:
61.....	الفرع الثاني: الآليات الوقائية لمكافحة الاجرام السياحي:
63.....	الفرع الثالث: تحديات تحقيق الأمن السياحي:
68.....	ملخص الفصل الثاني :
70.....	خاتمة
72.....	قائمة المصادر والمراجع:
76.....	قائمة الفهارس والمحتويات.

ملخص المذكرة:

تتناول هذه المذكرة موضوع الإجرام السياحي بوصفه ظاهرة حديثة متزايدة التأثير على أمن واستقرار النشاط السياحي، خاصة في الدول التي تعتمد على السياحة كأحد مصادر الدخل الوطني. وقد تم تسليط الضوء على مفهوم الجريمة السياحية، وأنواعها، وأسباب انتشارها، مع التركيز على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذا النوع من الجرائم، سواء على الصعيد الوطني في الجزائر أو في بعض التشريعات المقارنة. كما تناولت المذكرة أوجه القصور التشريعي والمؤسسي في مواجهة هذه الجرائم، وضرورة تطوير سياسات أمنية وسياحية فعالة للحد منها.

كما ناقشت الدراسة العلاقة الوثيقة بين أمن السياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مبرزةً أثر الجرائم السياحية في إضعاف الثقة بالمرافق السياحية وتقليل فرص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وقد خلصت المذكرة إلى أهمية تعزيز الأمن السياحي من خلال تفعيل التعاون بين الجهات الأمنية والسياحية، وتحديث التشريعات ذات الصلة، وإطلاق حملات توعية تستهدف السياح والمجتمع المحلي على حد سواء.

الكلمات المفتاحية:

السياحة - الجريمة السياحية - الأمن السياحي - التشريع الجزائري - الاستثمار السياحي.

Aabstract:

This thesis addresses the issue of tourism-related crime as an emerging and increasingly influential phenomenon that affects the security and stability of the tourism sector, particularly in countries that rely on tourism as a major source of national income. The study sheds light on the concept, types, and causes of tourism-related crimes, with a focus on the legal and regulatory frameworks governing such crimes, both within Algeria and in comparative legal systems. It also highlights

legislative and institutional shortcomings in confronting these crimes and emphasizes the need to develop effective security and tourism policies to mitigate them.

The thesis further explores the close relationship between tourism security and economic and social development, underlining how such crimes weaken trust in tourism facilities and reduce investment opportunities in this vital sector. The study concludes that enhancing tourism security requires strengthened cooperation between security and tourism authorities, updated legislation, and awareness campaigns targeting both tourists and local communities.

Keywords:

Tourism – Tourism-related crime – Tourism security – Algerian legislation – Tourism investment.